جامعة غرداية – الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع العلوم التجارية – تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية
دراسة قياسية لحالة اقتصاد الجزائر

إعداد الطلبة:
– شرع فوزية

تحت إشراف الأستاذ:
د.أويابة صالح

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/دحو سليمان		جامعة غرداية	رئيساً
د.أويابة صالح		جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
أ.عيدات محند أورابح		جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الدراسية: 2025/2024

جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم التجارية – تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية
دراسة قياسية لحالة اقتصاد الجزائر

إعداد الطلبة:

– شرع فوزية

تحت إشراف الأستاذ:

د. أويابة صالح

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/دحو سليمان		جامعة غرداية	رئيساً
د.أويابة صالح		جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
أ.عيدات محند أورابح		جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الدراسية: 2025/2024

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا و شكرا وامتنان على البدء والختام، فمهما كتبت من عبارات لن أجد أصدق من قوله تعالى:

– يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات–

أهدي عملي المتواضع هذا إلى التي أرشدتني ورافقتني في كل مشاوير حياتي فدعاؤها كان حصنا لي و رضاها كان طريقي للنجاح ،اللهم احفظها وارزقها العفو و العافية "أمـي الغالية "

إلى النور الذي أنار دربي، إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرا، و كان سندا لي في هذه الحياة بعد الله عز وجل، إلى "والـدي الغـالي" حفظك الله ورعاك.

إلى كل العائلة الكبيرة كل باسمه "إخوتي وأخواتي" لكم مني كل الشكر والتقدير

إلى عائلتي الصغيرة "أولادي" نور عيوني يا رب أحفظهم ووفقهم فهم حصاد عمري

كما لا أنسى أن أهدي عملي هذا إلى كل الصديقات والزملاء.

و أحب في الأخير أن أختم إهدائي إلى كل من تلقيت منه النصح والدعم.

شكر وعرفان

"قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

من لا يشكر الناس لا يشكره الله"

قبل كل أحد، وبعد كل أحد، الشكر للواحد الأحد، الفرد الصمد الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، وندعوه عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور:

أويابة صالح

الذي لم يبخل علي بأي معلومة أو توضيح في شتى مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، واساتذتنا بقسم العلوم التجارية وعلى رأسهم رئيس القسم على كل المجهودات المبذولة.

كما أشكر كل من مد لي يد المساعدة من قريب أومن بعيد لا كمال هذه المذكرة

فكل كلمات الثناء لا توفيكم حقكم وكل عبارات الشكر لا تصف مدى امتناني لكم.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر و العرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائـــمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية	
تمهيد	6
المبحث الأول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	7
المطلب الأول: ماهية الإنفتاح التجاري	7
المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	11
المطلب الثالث: علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي في الدول النامية	14
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة	18
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية	
تمهيد	27

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	**45**
المطلب الأول: المجتمع ومتغيرات الدراسة	**45**
المطلب الثاني: مؤشرات الدراسة وأساليب التحليل	**50**
المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	**62**
المطلب الأول: إختبار صلاحية نموذج الدراسة	**62**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	**69**
خلاصة الفصل	**84**
الخاتمة	**86**
قائمة المصادر والمراجع	**95**
الملاحق	**100**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائر للفترة (2014-2023)	51
02	تطور صادرات الجزائر للفترة (2014-2023)	53
03	تطور واردات الجزائر للفترة (2014-2023)	55
04	تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2014-2023)	57
05	تطور معدل التغطية في الجزائر للفترة (2014-2023)	59
06	تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2014-2023)	60
07	الإحصاءات الوصفية وإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	63
08	مصفوفة الارتباط المتكاملة بين متغيرات الدراسة	65
09	نتائج إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	67
10	نتائج إختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي	68
11	نتائج إختبار الإنحدار الخطي	71
12	نتائج إختبار الإنحدار الخطي المتعدد	76
13	نتيجة إختبار (Granger) للسببية	80
14	نتيجة إختبار التكامل المشترك (ARDL)	82

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2014-2023)	52
02	تطور الصادرات في الجزائر للفترة (2014-2023)	54
03	تطور الواردات في الجزائر للفترة (2014-2023)	56
04	تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2014-2023)	57
05	تطور معدل التغطية في الجزائر للفترة (2014-2023)	59
06	تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2014-2023)	60
07	الإنحدار الخطي البسيط للإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي	73
08	الإنحدار الخطي المتعدد للصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي	78

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إختبار التوزيع الطبيعي والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	100
02	نتائج إختبارات الإستقرارية (ADF)	100
03	نتائج إختبارات الإستقرارية (ADF) الإستقرارية عند الفرق الأول (1)	101
04	نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	102
05	نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test: Harvey	102
06	نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test: ARCH	103
07	نتائج إختبار الفرضية الأولى "الانحدار الخطي البسيط "	103
08	نتائج إختبار الفرضية الثانية "الانحدار الخطي المتعدد"	104
09	نتائج إختبار الفرضية الثالثة " إختبار السببية"	104
10	نتائج إختبار الفرضية الرابعة " التكامل المشترك"	105
11	نتائج إختبار الفرضية الرابعة " التكامل المشترك" BOUNDS TEST	106

قائمة الاختصارات والرموز

لاختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
EX	Exports	**الصادرات**
IM	Imports	**الواردات**
BOT	Balance Of Trade	**الميزان التجاري**
GDP	Gross Domestic Product	**الناتج المحلي الخام**
CT	Coverage Trade	**معدل التغطية**

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية وبصفة خاصة الجزائر وذلك خلال الفترة 2014–2023، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة من خلال شرح وتحليل مفاهيم الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وابراز تأثير الانفتاح على النمو، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد مجموعة من الإختبارات الإحصائية والقياسية لإبراز تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة الى أنه لا يوجد تأثير مباشر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وقد يرجع ذلك إلى الخصائص البنيوية للاقتصاد الجزائري، مع هيمنة كبيرة للطابع الاستهلاكي في البنية الاقتصادية، إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبنّي رؤية وطنية واضحة لتفعيل الانفتاح التجاري بشكل فعال، من خلال تنويع الشركاء التجاريين وتوسيع الأسواق الخارجية، مع التركيز على إبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية مع دول القارة الإفريقية والأسواق الصاعدة، بما يعزز التبادل التجاري ويقلل من التبعية لأسواق معينة ومحددة دون سواها.

الكلمات المفتاحية: انفتاح تجاري، نمو اقتصادي، صادرات، واردات، ناتج محلي إجمالي.

Abstract

This study aims to examine the impact of trade openness on economic growth in developing countries, with a particular focus on Algeria during the period 2014–2023. The research adopts a descriptive-analytical approach in the theoretical section, analyzing the concepts of trade openness and economic growth, as well as the relationship between them. The empirical section employs a set of econometric and statistical tests to assess the effect of trade openness on Algeria's economic growth.

The findings reveal that trade openness did not have a direct impact on economic growth in Algeria during the studied period, this outcome may be attributed to the structural characteristics of the Algerian economy, which is predominantly consumption-oriented and suffers from a weak domestic production base, The study recommends adopting a clear national strategy to enhance the effectiveness of trade openness by diversifying trade partners, expanding into international markets particularly within Africa and emerging economies and signing preferential trade agreements to boost trade flows and reduce dependency on a limited number of markets.

Keywords: Trade openness, Economic growth, Exports, Imports, Gross Domestic Product (GDP).

مقدمة

مقدمة

أ) توطئة

نعيش اليوم في عالم يتسم بالتواصل التام بين دوله من خلال شبكات الاتصال إضافة إلى التبادل الاقتصادي والذي يشمل كل المجالات، فالتجارة الدولية أصبحت اليوم تتصف بالشمولية من خلال رفع كل القيود بين دول، فأضحى الانفتاح على المبادلات التجارية والاستثمار هو الأساس في العلاقات بين الدول.

فعملية الصادرات والواردات أصبحت تساهم في النمو الاقتصادي للدول من خلال حركة السلع والخدمات مقابل الحصول على العملة الصعبة التي تساهم في الرفع من المستوى المعيشي للأفراد داخل الدول، والجزائر من بين دول العالم التي انخرطت في هذا الاتجاه، وما يميز الاقتصاد الجزائري أنه يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للصادرات الأمر الذي يستوجب العمل على تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، بما ينعكس إيجابا على تعزيز الانفتاح التجاري الايجابي الذي يؤدي إلى وجود اقتصاد متنوع ويتميز بالنمو في كل القطاعات الانتاجية.

وتسعى الجزائر حاليا إلى اتباع سياسة انفتاح تجاري متوازنة من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال التجارة الدولية كإعادة تقييم الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، والعمل على استقبال الاستثمارات الأجنبية المنتجة للثروة والتي تساهم في تعزيز الصناعات الوطنية الأمر الذي ينتج عنه تنويع الصادرات والحد من الاستيراد السلبي، ويمكن القول أن الانفتاح التجاري الذي تعرفه الجزائر ساهم إلى حد ما في النمو الاقتصادي للبلاد.

ب) الإشكالية:

شهدت الدول النامية في العقود الأخيرة تحولا متزايدا نحو الانفتاح التجاري باعتباره أحد محركات النمو الاقتصادي، ورغم التأييد النظري لهذه العلاقة، إلا أن التجارب التطبيقية كشفت عن نتائج متباينة، تختلف باختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية في كل بلد، وتعد الجزائر من الدول التي تبنت هذه السياسة منذ

بداية التسعينيات، غير أن نتائجها على المستوى الكلي لا تزال محل جدل، خاصة في ظل التذبذب المسجل في معدلات النمو وضعف التنويع الاقتصادي.

انطلاقا من هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

- ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023؟
- وتندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:
- إلى أي مدى يؤثر الإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما مدى تأثير كل من الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ما إتجاه و طبيعة العلاقة السببية بين الصادرات والناتج المحلي خلال فترة الدراسة؟
- ما إتجاه و طبيعة العلاقة بين الواردات والناتج المحلي في الأجل الطويلة خلال فترة الدراسة؟

ج) فرضيات الدارسة

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية للموضوع تم وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: "يوجد تأثير معنوي للإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023".
- الفرضية الثانية: " يوجد تأثير معنوي للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014– 2023 ".
- الفرضية الثالثة: "توجد علاقة سببية متبادلة الإتجاه بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023".
- الفرضية الرابعة: "توجد علاقة معنوية طويلة وقصيرة الأجل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015–2023 وفقا لنموذج (ARDL)".

د) أسباب إختيار الموضوع

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

- سبب ذاتي يتمثل في رغبتنا في دراسة هذا الموضوع لأنه يتعلق بالتخصص الذي درسته.
- سبب موضوعي يكمن في الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع من خلال ربط الجانب النظري للتجارة الدولية للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من خلال معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بينهما.

هـ) أهداف الدراسة:

- معرفة درجة تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2023.
- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والعلاقة الموجودة بينهما.

و) أهمية الدراسة

تمكن أهمية دراستنا هذه في محاولة البحث عن أثر الانفتاح التجاري على نمو الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد أهم الإجراءات المساعدة على تطوير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2014-2023، إضافة إلى توضيح الخيارات الاستراتيجية التي تساعد الجزائر في الولوج إلى الأسواق الدولية.

ن) حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراستنا هذه في ما يلي:

الحدود المكانية: يتمثل الإطار المكاني لهذه الدراسة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجزائر من البلدان الدول النامية.

الحدود الزمانية: 2014-2023.

ر) منهج الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لشرح وتحليل المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع دراستنا هذه، من خلال وصف وتحليل مفهوم النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري والعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي قمنا باعتماد تقنيات القياس الاقتصادي بهدف قياس أثر الانفتاح التجاري علة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2023.

ز) صعوبات الدراسة:

يمكن ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه المذكرة كما يلي:

- نقص في المراجع المتعلقة بالصادرات والواردات.
- وجود تباين بين البيانات والاحصائيات والتي تكون أحيانا متضاربة في ما بينها، خاصة بين احصائيات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وزارة التجارة.

ي) هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى فصلين، الفصل الأول وهو الجانب النظري للدراسة بعنوان الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وضم مبحثين المبحث الأول: مفاهيم الانفتاح التجاري والنمو والاقتصادي والمبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

والفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي للدراسة وضم مبحثين: المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي للدراسة والمبحث الثاني النتائج المتوصل إليها في الدراسة ومناقشتها.

إضافة إلى وضع مقدمة عامة للدراسة وخاتمة ضمت أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة لمعالجة النقائص الموجودة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية

تمهيد:

نعيش اليوم في عالم يتميز بانفتاح الدول على بعضها البعض نتيجة لتطور العالم في كل المجالات وخاصة التأثير المباشر للعولمة، الأمر الذي يفرض على الدول الإستفادة من هذا الإنفتاح من خلال التبادل التجاري فيما بينها، أي وجود تبادل تجاري بين الدول بما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي للدول وهو ما تسعى إليه الدول النامية من خلال زيادة التبادل التجاري مع دول العالم، فتجد هذه الدول تسعى إلى تحرير تجارتها الخارجية بما ينعكس إيجابيا على نموها الاقتصادي، الأمر الذي يساعد على إيجاد حركية إقتصادية داخلية مبنية على التنافس وإيجاد سياسات إقتصادية تدعم النمو الإقتصادي.

- وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الدول النامية من خلال تقسيمة الى:

- **المبحث الأول: مفاتيح الانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي**

- **المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.**

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية

المبحث الأول: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الدولية هي أساس التبادل التجاري بين دول العالم من خلال عملية التصدير والاستيراد، الأمر الذي ينتج عنه إنفتاح تجاري بين هذه الدول وهو مايعني زيادة دخل الدولة بما ينعكس إيجابا على نموها الاقتصادي، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى المفاهيم العامة للإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الإنفتاح التجاري

يعتبر الإنفتاح التجاري هو النتيجة المباشرة للعلاقات الاقتصادية بين دول العالم، وفي هذا المطلب سنتطرق بشيئ من التفصيل الى كل مايتعلق بالانفتاح التجاري.

الفرع الأول: مفهوم الإنفتاح التجاري

يعتبر مصطلح الانفتاح التجاري من أكثر المصطلحات الإقتصادية إستعمالا في وقتنا الحاضر، الأمر الذي يوجب علينا تحديد مفهومه، وفي يلي نحاول أن نستعرض أهم التعاريف التي حاولت تعريفه وإستخلاص تعريف دقيق له.

وهذه بعض التعاريف الأكثر تداولا وإستعمالا للإنفتاح التجاري وهي:

- تعريف الانفتاح التجاري وفقا لمنظور صندوق النقد الدولي: يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات،[1] وهذا التعريف ركز على العلاقة بين الصادرات والواردات وتأثيرهما المباشر على الدخل الكلي للدول.

[1] عزة فؤاد نصر إسماعيل، **أثر تحير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي**، رسالة ماجستير في الاقتصادي الدولي، جامعة القاهرة، مصر، 2005/2004، ص 66.

- تعريفه حسب المعهد العربي للتخطيط: هو تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي على السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية ضد التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة.[1]
- وعرفه الخبير الاقتصادي "أحمد فاروق غنيم": بكون الانفتاح التجاري يرتبط بالتعريفة المنخفضة أو المنعدمة وهذا يعتبر جزء بسيط من عملية تحرير التجارة الخارجية، فعملية الإنفتاح التجاري هي ذات مفهوم واسع وشامل، فهي تشمل أمور عديدة لها علاقة بتخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكال متعددة.[2]

وعرفه (Bragwati-krueger) السياسة التي من شأنها تقليل التجهيز ضد الصادرات، ويركز الإقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم ، وتراخيص الإستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية.[3]

- ويعرفه البنك العالمي: هو إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى.[4]

مما سبق ذكره يتضح لنا أن هناك العديد من التعاريف لمصطلح الإنفتاح التجاري ويمكن أن نستخلص منها أن الإنفتاح التجاري هو زيادة المعاملات التجارية الخارجية بين دول العالم من خلال السماح بزيادة

---

[1] سديرة سليم وعبيد محمد وعبيدي أيمن ، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2022/2021 ، ص4.

[2] حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر ، الأردن ، 2002 ، ص13.

[3] سوادقية محمد وعرابي هجيرة، **تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2016)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة المدية ، 2017 ، ص04.

[4] زهرة رودي وصالح أويابة وسليمان دحو ، دراسة قياسية لانعكاس الانفتاح التجاري على التضخم باستخدام نمذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 17 ، العدد 02 ، 2024 ، ص298.

تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال وكذا تسهيل وتبسيط الإجراءات المرتبطة بالضرائب و إزالة القيود الجمركية بمعنى إزالة كل مايرتبط بالسياسة الحمائية التي تفرضها الدول لحماية إقتصادها مع حرية نقل عوامل الإنتاج .

الفرع الثاني: أهمية ودوافع الانفتاح التجاري.

كما ذكرنا سابقا الإنفتاح الإقتصادي هو زيادة المعاملات التجارية الخارجية بين الدول، وهذا الأمر له أهمية كبيرة في دفع عجلة الإقتصاد وفيما يلي نحاول التطرق إلى أهمية ودوافع الإنفتاح التجاري.

1- أهمية الإنفتاح التجاري:

التجارة الدولية تقوم على أساس التبادل التجاري بين الدول وأساسه هو الإنفتاح التجاري الذي يكون على أساس رفع كل الحواجز الإدارية والإقتصادية التي تواجه عملية تبادل السلع والخدمات، الأمر الذي يظهر الأهمية الكبيرة للإنتاج التجاري.

ويمكن تلخيص أهمية الإنفتاح التجاري كما يلي:[1]

- يساهم الإنفتاح التجاري في نقل الخبرات والمهارات والتقنيات الحديثة بين الدول.
- يساعد على جعل المؤسسات الإقتصادية داخل الدولة بكل أنواعها تنافسية من أجل تحقيق أكبر عائد ربحي ممكن من خلال تصدير منتاجاتها.
- تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل أي جعل الميزان التجاري للدولة إيجابي قدر المستطاع.
- تمكين الشركات من أن تشغل إمكانياتها بما يتوافق مع مقدرتها على منافسة الشركات التي تنتج نفس المنتوج من دول أخرى أي جعلها أكثر تنافسية.

[1] سديرة سليم، وعبيد محمد، وعبيدي أيمن صفوان، مرجع سابق ، ص06.

- تشجيع المنافسة على الأسواق المحلية بما يدفع المنتجين إلى الإبداع والإبتكار في السلع والمنتجات أي تحقيق الكفاءة وجعل المستهلك لديه حرية واسعة في الإختيار من خلال وفرة المنتوج وبنوعية جيدة.
- العمل على فتح الباب أمام التجارة الخارجية يسمح بنقل التكنولوجيا الجديدة وإستخدامها.
- تحرير الصادرات والواردات بما يجعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية.

2- دوافع الإنفتاح التجاري:

هناك دوافع وأسباب عديدة تدفع الدول والحكومات إلى العمل على تشجيع الإنفتاح التجاري وجعله أولوية لها ويمكن ذكر أهم هذه الأسباب والدوافع كالآتي:[1]

- الحصول والاستفادة من المكاسب والمزايا التي تحققها التجارة الخارجية.
- تحسين النمو الاقتصادي داخل الدولة من خلال إصلاح التجارة الخارجية وتحريرها.
- التطور التكنولوجي والصناعي الذي يعرفه العالم مما يدفع الدول وخاصية الدول النامية من رغبتها من الإستفادة منه من خلال تسهيل عمليات التبادل التجاري الخارجي.
- تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات الأمر الذي دفع بالدول إلى إنعاش الاقتصاد العالمي من خلال الإنفتاح التجاري.
- وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، الأمر الذي يدفع الدول والحكومات على تعزيز الإنفتاح التجاري من أجل رفع النمو الإقتصادي للدولة.
- تحسن للاقتصاد المحلي للدول جعلها تعمل على تسريع عملية الإنفتاح التجاري من أجل تصدير فائض سلعها والحصول على العملة الصعبة.

[1] صغير فؤاد وعسكري خالد، **أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر(2012/2022)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت 2022/2023، ص03.

وفي الأخير يمكن القول أن الإنفتاح التجاري أصبح ضرورة عملية تلجأ اليها الدول وخاصة الدول النامية من أجل الرفع من نموها الإقتصادي وجعلها تواكب الحركية الحاصلة.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

أصبح الحديث عن الإقتصاد من الأولويات في وقتنا الحاضر لكونه له علاقة مباشرة بحياة الفرد وتحقيق آماله وإشباع رغباته، الأمر الذي جعل الإقتصاد مرتبطا بمصطلح النمو أي الاقتصاد، وفي هذا المطلب نتطرق بشيئ من التفصيل لماهية النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

هناك العديد من التعاريف التي حاولت وضع مفهوم شامل ودقيق لهذا المصطلح الاقتصادي، وفيما يلي نحاول تقديم أهم التعاريف وهي:[1]

- **التعريف الأول:** يعرّف بكونه الزيادة في الناتج المحلي.[2]
- **التعريف الثاني:** هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[3] أي هو نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الإجمالي للمجتمع.
- **التعريف الثالث:** هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل للفرد من الناتج القومي الحقيقي.[4]

---

[1] نادية معلالة، **أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2015/2014، ص07.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من النظور الإسلامي**، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2001، ص148.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص11.

[4] نادية معلالة، مرجع سبق ذكره، ص09.

- **التعريف الرابع:** عرفه المفكر (Simon Kuznets) على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على العرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد.[1]
- **التعريف الخامس:** وعرفه المفكر (François Perroux) الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.[2]

وبعد عرض هذه التعاريف الخاصة بمصطلح النمو الإقتصادي يمكن أن نقدم تعريفا شاملا له وهو: النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي ، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

الفرع الثاني: خصائص وأنواع النمو الإقتصادي

النمو الإقتصادي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي المصطلحات التي لها صلة به ونذكر منها مصطلح التنمية الإقتصادية ، كما أنه هناك عدة أنواع من النمو الإقتصادي ، وفي يلي نذكر أهم خصائصه وأنواعه:

1- خصائص النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي له عدة خصائص رئيسية وهي:

- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.
- معدلات مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. [4]
- تحسين مستويات المعيشة للفرد من خلال زيادة الدخل الفردي ، توفير مختلف السلع وتطوير الخدمات.

---

[1] زعيتري صارة وشوبكات محمد ، **الإنفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد03 ، عدد02 ، سبتمبر2019 ، ص213.

[2] زعيتري صارة ، نفس المرجع ، ص214.

[3] سوادقية محمد وعرابي هجيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

[4] يهلول محمد بلقاسم ، **الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 1998 ، ص85.

- تغير الهيكل الاقتصادي إذ تزداد أهمية قطاعات معينة كصناعات تحويلية وتنخفض أهمية قطاعات أخرى كالزراعة هذا التغير غالبا يصاحبه التغير التكنولوجي .
- يحقق النمو على المدى الطويل دون استنزاف الموارد الطبيعية أو إلحاق الضرر.
- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإديولوجي.[1]

يمكن القول أن النمو الإقتصادي له خصائص تتميز بكونها لها إرتباط وثيق بنصيب الفرد والنمو السكاني إضافة إلى إرتفاع معدلات الإنتاجية وميزة الارتباط بالاقتصاد الدولي أو الخارجي.

2- أنواع النمو الإقتصادي:

هناك العديد من الأنواع المميزة للنمو الإقتصادي وقد حددها الإقتصاديون بحسب مدة حدوثه ومسبباته وهي كالآتي:[2]

- **النمو الاقتصادي الموسع:** ونعني به تساوي نمو الدخل مع معدل نمو السكان.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** وهو أن يكون نمو الدخل يفوق نمو السكان ، وبالتالي إرتفاع الدخل الفردي.
- **النمو الاقتصادي المخطط:** ويكون نتيجة لتخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع ، وهو يتميز بكونه ذاتي الحركة.[3]
- **النمو الاقتصادي العابر:** ويكون كنتيجة لظهور عوامل طارئة وهي عوامل خارجية في الغالب بحيث يختفي النمو بإختفاء هذه العوامل، ويكون منتشرا في الدول النامية.[4]

---

[1] وعيل مليود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، حالة: الجزائر، مصر، السعودية ، مذكرة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جلمعة الجزائر 2014/2013، ص10.

[2] سديرة سليم، مرجع سبق ذكره ص 32.

[3] دباغ أسامة بشير، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر، مصر، 2003، ص399.

- **النمو الاقتصادي الطبيعي:** ويكون بشكل تلقائي دون إستخدام التخطيط العلمي المسبق.

فيمكن القول أن هناك العديد من أنواع النمو الإقتصادي وكلها تقوم على الدخل الفردي ومعدل نمو السكان والظروف المرتبطة باقتصاد الدولة.

المطلب الثالث: علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي في الدول النامية

الإنفتاح التجاري له علاقة وثيقة بالنمو الإقتصادي للدول ، الأمر الذي يجعل من معرفة هذه العلاقة أمر ضروري من أجل معرفة تأثيرها على الدول النامية لكونها أكثر الدول التي تسعى إلى تحسين نموها الاقتصادي بكل الطرق الفعالة، وفي هذا المطلب سنتطرق لهذه العلاقة سواء على الدول النامية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة.

الفرع الأول: علاقة الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

مما لاشك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الإنفتاح التجاري وعملية النمو الاقتصادي في الدول النامية، فهذه الدول تسعى لزيادة حجم تجارتها من خلال إستيراد السلع والتكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة لدعم إقتصادها ، بمقابل بيع سلعها حتى تحصل على العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع هذه الدول على العمل على زيادة صادراتها والتقليل من الإستيراد، أي زيادة معدل النمو الإقتصادي من خلال زيادة الدخل المحلي.[1]

فالإنفتاح التجاري يؤثر على النمو الإقتصادي للدول النامية من خلال مايلي:[2]

---

[4] نفس المرجع، ص402.

[1] بن سليمان محمد ، **أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجلفة ، 2020/2019 ، ص133.

[2] بن سليمان محمد ، نفس المرجع ، ص135.

- الإنفتاح التجاري يعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية , فهذه الدول تسعى لتحقيق نموها الإقتصادي من خلال برامج الإنتاج والتصنيع ، ويكون ذلك من خلال إستيراد مايلزمها من الدول المتقدمة وبالتالي الإنفتاح التجاري مع هذه الدول ضروري لها ، فمقدرة هذه الدول على النمو تعتمد بالأساس على الإنفتاح التجاري الدولي أي على عملية الإستيراد ، وهنا نجدها تعمل على زيادة صادراتها حتى لايكون هناك تراجع في معدلات تبادلها التجاري.
- والإنفتاح التجاري على دول العالم أمر ضروري لزيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية من خلال تشجيع الإنتاج المحلي، والعمل على التصدير حتى تحصل على العملة الصعبة وإستعمالها في التنمية الإقتصادية المحلية.
- فالإختلاف بين الدول النامية في معدل النمو الإقتصادي يتأثر بإختلاف معدلات الإستثمار ومعدل نمو القوى العاملة، والموقف الأولي للسياسة التجارية وسياسات التكيف المطبقة، وكذلك بمستوى التنمية الإقتصادية وتركيبة منتجات الصادرات، فيجب على الدول النامية أن تحسن من أنظمتها السياسية وتطبيق الحوكمة في تسيير الإنفتاح التجاري حتى تؤدي سياسة الإنفتاح التجاري دورها في الرفع من النمو الإقتصادي لديها.[1]

إضافة إلى ماسبق ذكره في العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الدول النامية نجد هناك آراء كثيرة حاولت تفسير هذه العلاقة ويمكن تلخصيها فيما يلي:[2]

- نجد آراء المذهب التجاري والذي يدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وهو المنتشر بكثرة في الدول النامية.

---

[1] لحلاف إيمان وتيوريري نصيرة ، **سياسات الإنفتاح كوسيلة دعم للنمو الإقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2024/2023، ص43.

[2] لحلاف إيمان وتيوريري نصيرة، نفس المرجع ، ص44-45.

- ونجد المذهب الكلاسيكي: وهم يعتمدون على فكرة الحرية الإقتصادية أو مايعرف بحياد السياسات التجارية وهذا ما أصبحت تعمل عليه الدول النامية في وقتنا الحاضر من أجل تعزيز العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي بالدول النامية.
- المذهب الحديث: وهي تعتمد على وجود علاقة إيجابية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الدول النامية ، من خلال تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي وتقوية المنافسة الخارجية ، في حين يرى آخرون الى كون العلاقة هي علاقة طردية بين الصادرات والنمو الإقتصادي.

وعموما يمكن القول أن العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الدول النامية هي علاقة وثيقة لكنها غير ثابتة وتتحكم بها عوامل عديدة.

الفرع الثاني: علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي في الجزائر

يتميز الإقتصاد الجزائري بكونه إقتصاد منفتح نسبيا على العالم الخارجي بما يسمح له من الإستفادة من وفرات التجارة الخارجية ، وتظهر هذه العلاقة بشكل بارز من خلال إعتماد الجزائر على الصادرات المرتبطة بالمحروقات ، الأمر الذي يجعل مستويات النمو مرتفعة نسبيا لإرتباطها بعائدات المحروقات إذا كانت أسعار النفط مرتفعة ، والعكس صحيح إذا كانت أسعار البترول منخفضة ، أي أن العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر علاقة عكسية أي أن التجارة تؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي ، لكن يمكن القول أنه نسبي لكون الجزائر تركز على التوسع في الواردات ونلحظ في السنوات الأخيرة محاولات عديدة وجادة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الإستيراد.[1]

[1] بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1990-2018**، مجلد دراسات العدد الاقتصادي، المجلد11، العدد01، 2020، ص71.

في الجزائر هذه العلاقة مرت بمراحل مختلفة لكونها مرتبطة بعوامل خارجية تؤثر فيها، فالإقتصاد الجزائري يركز على محددات السياسات الاقتصادية، كمحدد للنمو الإقتصادي مقارنة بمحددات الاقتصاد الكلي وهذه العلاقة هي علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الإنفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بمعنى آخر سياسة الإنفتاح التجاري لها تأثير طويل على الناتج المحلي الإجمالي.[1]

ويمكن القول أن هذه العلاقة هي علاقة طردية فسياسة الإنفتاح التجاري تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، فكلما إرتفع مؤشر الإنفتاح التجاري إرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يوجب إتباع سياسة إنفتاح تجاري بشكل متوازن لاتعتمد على قطاع المحروقات بالنسبة للصادرات، بل يجب ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

[1] بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، نفس المرجع، ص 74.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتطرق إلى الأدبيات التطبيقية لدراستنا هذه من خلال عرض الدراسات السابقة الأجنبية والوطنية التي عالجت هذا الموضوع، وذكر أوجه التشابه والإختلاف بينها وبين دراستنا هذه.

الفرع الأول: دراسات باللغة العربية

هناك العديد من الدراسات باللغة العربية التي تطرقت لموضوع بحثنا هذا، لذلك سنختار بعض الدراسات على الذكر وليس الحصر.

1- دراسة سداوي نورة بعنوان: "أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لفترة 1980-2014، دراسة حالة الجزائر.[1]

فقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز آثار الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي للجزائر من خلال إجراء دراسة قياسية لفترة زمنية محددة بـ 1980-2014، لكون جميع الدول تقوم بعملية تبادل السلع والخدمات فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي يعود بالفائدة على الدول، والجزائر كغيرها من الدول تتأثر بهذا الإنفتاح التجاري في دعم النمو الإقتصادي لديها من خلال تحسن دخل الفرد لديها أو الدخل القومي أو من خلال الإرتفاع أو الإنخفاض لكونه مرتبط بعوامل داخليو وخارجية لها تأثير مباشر على النمو الإقتصادي.

[1] سداوي نورة، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لفترة 1980-2014**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2019/2018.

وأعتمدت الدراسة المنهج الإستنباطي بالنسبة للجانب النظري الخاص بالدراسة، والمنهج الاستقرائي بالنسبة للجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم استخدام الدراسة القياسية لحالة الجزائر من 1980 إلى 2014 بالإعتماد على نوذجين.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى الزيادة في درجة الإنفتاح التجاري لاتؤدي إلى زيادة في النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، إضافة إلى أن الإيردات الجمركية على السلع المستوردة تؤثر سلبا على الإنتاج الداخلي.

2- دراسة إسماعيل دحماني بعنوان: "أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي"، دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل إتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-.2010[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإنفتاح التجاري من خلال المقارنة بين بعض دول جنوب شرق المتوسط وهي الجزائر والأردن ، المغرب ، مصر ، تونس وتركيا في ظل إتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية.

وإعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة وفي الجانب التطبيقي إعتمدت على دراسة إحصائية وصفية للإنفتاح التجاري في دول جنوب شرق المتوسط والثاني دراسة قياسية لتأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي باستعمال معطيات بانل لـ 06 دول متوسطية شريكة خلال الفترة بين 1995-2010.

[1] إسماعيل دحماني، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي**، دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل إتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في العلاقة بين أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وفي غالب الأحيان عدم وضوح العلاقة بين معدل الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج الداخلي الخام للفرد، كما توصلت إلى أن دول تونس وتركيا تعتبران الأكثر إستفادة من عملية الإنفتاح.

3- دراسة عدة محمد بعنوان: "أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر" ، دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990-2022).[1]

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر سياسة الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2022 ، وأعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أهم مفاهيم ونظريات الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي وتحليل مسار تطور المبادلات التجارية ، وفي الجانب التطبيقي إعتماد نموذج قياسي بناء على متغيرات مستقلة ممثلة في مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفتاح التجاري ومؤشر الصادرات لها علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية فهما يؤثران سلبا على النمو الإقتصادي ، بينما مؤشر الواردات وسعر الصرف لها أثر إيجابي على الناتج المحلي في الجزائر.

الفرع الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

هناك العديد من الدراسات باللغة الأجنبية التي تطرقت لموضوع بحثنا هذا ، وسنحاول فيما يلي ذكر بعضها على سبيل الذكر وليس الحصر.

[1] عدة محمد، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة(1990-2022)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2023/2022.

4- دراسة (Diouf Modou, Hai Yun Liu) سنة 2017 والتي كانت بعنوان:

The Impact of Asian foreign Direct Investment Trade on Africas Economic Growth[1].

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات والواردات على النمو الإقتصادي مع التركيز على الإستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري في دول آسيوية و13 دولة من غرب إفريقيا خلال الفترة 1980-2015.

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات نموذج (Fmols) وقد توصلت هذه الدراسة إلى المساهمة الكبيرة للإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وإلى وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه بين النمو والإستثمار الأجنبي المباشر، وكذا وجود سببية ثنائية الإتجاه بين الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعزز التجارة الخارجية من خلال فتح وتوسيع فرص السوق.

5- دراسة بسطالي حداد ونويبات عبد القادر بعنوان:

the impact of trade openness on the economic growth in Algeria during the period 1990-2018 a standard study using ARDL.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة.

من 1990 إلى 2018، وتم تحليل المعطيات والبيانات بالإعتماد على برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews10) لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج المعد للدراسة.

---

[1] بن سليمان محمد ، أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2016 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجلفة ، 2019/2020.

[2] بسطالي حداد ونويبات عبد القادر ، **the impact of trade openness on the economic growth in Algeria during the period 1990-2018 a standard study using ARDL** ، مقال في مجلة الدراسات العدد الإقتصادي ، المجلد 11 ، العدد01 ، 2020 .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وهو ما يعني وجود أثر إيجابي لسياسة الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

في هذا المطلب نتطرق إلى إجراء المقارنة بين الدراسات السابقة التي ذكرناها ودراستنا هذه ، من خلال إبراز أوجه التشابه وأوجه الإختلاف.

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
دراسة سداوي نورة	تتشابه في متغيرات الدراسة وهي أثر الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي، دراسة حالة في الجزائر، ومنهج الدراسة في الجانب التطبيقي وهو إستخدام الدراسة القياسية.	وجود إختلاف في دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت الدراسة.
دراسة إسماعيل دحماني	تتشابه في متغيرات الدراسة وكذا الإعتماد على المنهج القياسي في تحليل المعطيات الخاصة بالدراسة، إضافة إلى التشابه في بعض نتائج الدراسة.	وجود إختلاف في دراسة الحالة والمدة الزمنية لإجراء الدراسة ووقت الدراسة.
دراسة عدة محمد	تتشابه في متغيرات الدراسة وكذا إعتماد المنهج القياسي في تحليل المعطيات وتتشابه في بعض النتائج المتوصل إليها.	وجود إختلاف في دراسة الحالة والمدة الزمنية لإجراء الدراسة ووقت الدراسة.

دراسة سبطالي حداد ونوبيات عبد القادر	تتشابه في متغيرات الدراسة والمنهج القياسي في تحليل معطيات الدراسة.	وجود إختلاف في دراسة الحالة والمدة الزمنية لإجراء الدراسة ووقت الدراسة.
دراسة diouf modou , hai yun liu	تتشابه في متغير واحد من الدراسة وهو النمو الإقتصادي.	وجود إختلاف في عنوان الدراسة أي المتغير الثاني للدراسة ، وفي دراسة الحالة والمدة الزمنية ووقت إجراء الدراسة ، والأسلوب المعتمد في الجانب التطبيقي للدراسة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ما يمكن أن نستخلصه من مقارنة الدراسات السابقة ودراستنا هذه أنه تطرقت لنفس متغيرات الدراسة في أغلبها وهي الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، ومايميز دراستنا هذه عن كل الدراسات السابقة التي تم ذكرها هو أنها تطرقت إلى الإنفتاح التجاري وتأثيره على النمو الإقتصادي للدول النامية بصفة عامة وتخصيص دراسة الحالة على الجزائر إضافة على كون الجانب التطبيقي لدراستنا إعتمد على معطيات جديدة أي حديثة مقارنة بالدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

الانفتاح التجاري له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، ويكون هذا من خلال دعم سياسة تجارية تقوم على دعم الصادرات والتقليل من الواردات، فالجزائر كغيرها من دول العالم نجدها تتبع سياسة إنفتاح تجاري تختلف على حسب المؤشرات الخارجية التي تحيط بها، وقد توصلنا في ختام هذا الفصل إلى تأكيد العلاقة الموجودة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي والتي تكون مختلفة بإختلاف العوامل التي لها علاقة مباشرة معها، الأمر الذي يوجب الإهتمام بشكل فعال على جعل الإنفتاح التجاري متوازنا من خلال دعم الصادرات والتقليل من الواردات حتى يكون هناك نمو إقتصادي مبني على أسس متينة.

الفصل الثاني

الدراسة

التطبيقية

تمهيد :

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة، والذي شمل التعريف بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفتاح التجاري والإحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة، يأتي هذا الفصل للإنتقال إلى الجانب التطبيقي من البحث، حيث سيتم التركيز على تقديم قراءة وصفية وتحليلية لتطور كل من الإنفتاح التجاري الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2023، مع إبراز طبيعة العلاقة بينهما وتحديد الإتجاهات العامة التي ميزت الاقتصاد الجزائري في هذا السياق، وفي هذا الإطار، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين كالآتي :

المبحث الأول يهدف هذا المبحث إلى التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، مع تقديم متغيرات الدراسة عرض بيانات إحصائية توضح تطور مؤشرات الانفتاح التجاري، على غرار حجم الصادرات والواردات، نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تتبع حركة النمو الاقتصادي في الجزائر تحت غطاء الناتج المحلي الإجمالي، مع إجراء إختبارات إحصائية لمتغيرات الدراسة للتعرف على مدى صلاحية نموذج الدراسة والإعتماد عليه.

كما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى إختبار وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وذلك في إطار إختبار فرضيات البحث، بهدف الكشف عن طبيعة العلاقات التبادلية والتفسيرية التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة. إضافة إلى إستخدام مجموعة من الإختبارات الإقتصادية والإحصائية الملائمة، التي تتماشى مع طبيعة البيانات والفرضيات المطروحة. ويتيح هذا التحليل فهماً أعمق لأثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، سواء من حيث الاتجاه أو الدرجة، للتوصل إلى صياغة إستنتاجات دقيقة ومدعمة بالأدلة الكمية حول ديناميكية العلاقة بين متغيرات النموذج المدروس.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

من خلال هذا المحور من الدراسة، سنقوم بالتعرف على أدوات و متغيرات الدراسة، عرضها وتحليل مؤشراتها، وإختبار صلاحية النماذج المقترحة لمثل هذا النوع من الدراسات، قصد التأكد والتحقق من مدى الاعتماد عليها كمتغيرات في نموذج الدراسة، لتحليل حركتها وإتجهاتها طيلة فترة الدراسة (2014-2023).

المطلب الأول: المجتمع ومتغيرات الدراسة

يتناول هذا المطلب مجتمع الدراسة الذي تم إختباره بناء على طبيعة موضوع البحث وأهدافه، كما يتم توضيح العينة المستخدمة في التحليل، إضافة إلى ذلك، يعرض وصف المتغيرات الأساسية للدراسة من حيث تصنيفها ووظيفتها ضمن النموذج التحليلي المعتمد.

الفرع الأول : مجتمع الدراسة، عينتها ومتغيراتها

في هذا الجزء، سيتم يتم عرض المجتمع الذي تنتمي إليه الدراسة، وتحديد العينة المستخدمة في التحليل، كما يتم توضيح المتغيرات الأساسية للدراسة، سواء المستقلة أو التابعة، مع وصفها من حيث طبيعتها وأهميتها في إطار أهداف البحث.

أولا : المجتمع وعينة الدراسة

نظرا للطبيعة الكمية والاقتصادية للدراسة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في الدول النامية، حيث تهدف الدراسة إلى تحليل أثر بعض المتغيرات الكلية على مستوى التنويع الإقتصادي في هاته الدول خلال فترة زمنية محددة.

أما عينة الدراسة، فقد تمثلت في حالة دولة الجزائر بإعتبارها من الدول النامية، وإختبار سلسلة زمنية سنوية من البيانات الإقتصادية التي تغطي الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2023، وهي تمثل

فترة كافية لإبراز التغيرات الإقتصادية الكبرى التي عرفها الإقتصاد الجزائري، بما في ذلك فترات الطفرة النفطية، الأزمات المالية، والإصلاحات الإقتصادية.[1]

وقد تم إختبار هذه العينة بناء على توافر البيانات وإستقرارها الإحصائي، وهو ما يتماشى مع متطلبات تطبيق النماذج القياسية (مثل الإنحدار الخطي، إختبارات التكامل والسببية)، كما أن هذه الفترة تتيح تتبع تطور العلاقة بين المتغيرات الكلية والتنوع الإقتصادي عبر المدى القصير والطويل.

ثانيا : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات هذه الدراسة في مجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية التي يفترض أن يكون لها تأثير على مستوى التنويع الإقتصادي في الجزائر، وقد تم تصنيفها إلى متغير تابع ومتغيرات مستقلة كما هو موضح في العناصر الموالية.

1.وصف متغيرات الدراسة : تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تمثل ركائز مهمة في تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2023 أول هذه المتغيرات هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والذي يعد المؤشر الرئيسي لقياس مستوى النشاط الإقتصادي وحجم الإنتاج المحلي، وهو يعكس قدرة الإقتصاد على توليد القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.

المتغير الثاني هو الانفتاح التجاري، الذي يعبر عن مدى إندماج الإقتصاد الوطني في السوق العالميةويقاس كنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعكس هذا المؤشر مستوى تحرير التجارة وتأثيرها على الإقتصاد المحلي من خلال تعزيز الكفاءة الإنتاجية وزيادة التنافسية إلى جانب ذلك، تلعب الصادرات دورا حيويا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توليد الإيرادات بالعملة الصعبة، دعم الإنتاج الوطني المحلي، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، من جهة أخرى تمثل

الواردات عاملا مزدوج التأثير، حيث توفر السلع والخدمات التي قد لا تتوفر محليا، لكنها قد تؤدي أيضا إلى زيادة الإعتماد على الخارج وتفاقم العجز التجاري في بعض الحالات.

وبالتالي، فإن فهم العلاقة بين هذه المتغيرات يساعد على تقييم تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة المدروسة (2014-2023).

2.خصائص متغيرات الدراسة : في إطار البحث عن نموذج يوضح أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي فقد تم الإعتماد على المؤشرات الإقتصادية المستمدة من الاقتصاد الكلي كما يلي:

المتغيرات المستقلة :

✓ الإنفتاح التجاري "**TO**"

حيث يتضمن هذا المتغير المكونات الوسيطية التالية : الصادرات " **EX**" ، الواردات "**IM**" ، الناتج المحلي الإجمالي "**GDP**".

ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية :

الإنفتاح التجاري = [الناتج المحلي الإجمالي / (الصادرات + الواردات)]*100

كما تم الإعتماد على **مؤشر الميزان التجاري BOT** (والذي يحسب بالفرق بين الصادرات والواردات)

ومؤشر معدل التغطية CT والذي يحسب بـ **(الواردات /الصادرات)*100**

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي " **GDP**".

الفرع الثاني: أساليب جمع المعلومات و تحليل النتائج

أولا: أساليب جمع المعلومات:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي التحليلي، مما إستلزم جمع معلومات دقيقة وموثوقة من مصادر رسمية، بهدف تحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، وقد

تم الإعتماد على البيانات الثانوية بإعتبارها الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة، وقد تم جمعها من خلال الأساليب التالية:

- ✓ **الوثائق والتقارير الرسمية:** تم استخراج البيانات من النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، وتقارير الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، إضافة إلى بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي حيث توفر هذه الجهات إحصاءات موثوقة حول المؤشرات الإقتصادية الكلية.
- ✓ **المنشورات الأكاديمية والدراسات السابقة:** تم الرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع التنويع الاقتصادي وأثر المتغيرات الكلية، وذلك لتأطير الإشكالية نظريا والإستفادة من التجارب والمنهجيات المعتمدة في بحوث مشابهة.
- ✓ **البرمجيات الإحصائية:** تم استخدام برنامج (EVIews-V.12) وهذا نظرا لملائمته لمثل هذه الدراسة، ومحاولة للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، في معالجة البيانات وإختبار الفرضيات، مما تطلب جمع بيانات زمنية مستمرة باستخدام هذه الحزمة البرمجية المتخصصة في التحليل الإحصائي والاقتصادي.

كما تم الاعتماد على برنامج (Excel) باعتباره أداة فعالة وأساسية في تمثيل البيانات من خلال بتحويل الأرقام المستخرجة من برنامج (EVIews) إلى رسوم بيانية واضحة تسهل فهم الاتجاهات الاقتصادية والعلاقات بين المتغيرات.

ثانيا :الأساليب المستخدمة في التحليل

وقد شملت هذه الأساليب ما يلي

- **الإحصاءات الوصفية وإختبار التوزيع الطبيعي:** وذلك للتعرف على الخصائص العامة للبيانات كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأداء إختبار "جارك–بيرا **(Jarque-Bera)** " للتحقق من مدى تقارب توزيع البيانات من التوزيع الطبيعي؛

- **معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation):** لقياس قوة ونوع العلاقة بين المتغيرات المدروسة (طردية أو عكسية)، والتأكد من عدم وجود ارتباط عالي جدا قد يشير إلى مشكلة التعدد الخطي؛
- **إختبارات عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity):** للتحقق من صحة فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار المقدر، قصد الحفاظ على كفاءة المقدرات وصحة الإستدلالات الإحصائية.
- **أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression):** لتحليل وتفسير أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وإختبار دلالة النموذج من خلال معامل التحديد (R^2) والقيمة الاحتمالية لإختبار (F)، إضافة إلى فحص معاملات الانحدار.
- **أسلوب الانحدار الخطي المتعدد(Multiple Linear Regression):** لتحليل التأثير المشترك لعدة متغيرات اقتصادية مستقلة على المتغير التابع، ُستخدم هذا الأسلوب عندما تكون العلاقة المدروسة متعددة العوامل، ويتيح تحديد مدى مساهمة كل متغير على حدة في تفسير التغيرات في المتغير التابع مع السيطرة على تأثير المتغيرات الأخرى.
- **إختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):** وهو تقنية إحصائية تستخدم لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر غير مستقرين في مستواهم الأصلي، ولكنهم يصبحون مستقرين بعد التفاضل بنفس الدرجة عادة 1 (I).
- **إختبار ديكي فولر لاستقراريه السلاسل الزمنية (Augmented Dickey-Fuller – ADF):** يعتبر إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أحد الأدوات الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية، حيث يساعد في تحديد ما إذا كانت السلسلة مستقرة (Stationary) أو تحتوي على جذر وحدة (Unit Root)، وهو شرط أساسي لضمان دقة نتائج النماذج القياسية.

- **إختبار السببية جرانجر (Granger Causality Test)**: يعد إختبار السببية في معنى(**Granger**) من الأدوات الإحصائية الهامة المستخدمة لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرين زمنيين من حيث ما إذا كان أحد المتغيرات يسهم في التنبؤ بتغيرات الآخر.

المطلب الثاني: مؤشرات الدراسة وأساليب التحليل

من خلال هذا المطلب، سيتم تقديم نظرة وصفية تحليلية لتطور أبرز متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023، والتي تمثل المتغيرات المستقلة في إطار هذه الدراسة، وتشمل: قيمة الصادرات، وقيمة الواردات، بإعتبارها مؤشرات رئيسية تعكس درجة الإنفتاح التجاري للإقتصاد الجزائري، كما سيتم عرض تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، بإعتباره المتغير التابع الذي يقاس عليه أثر هذه المتغيرات.

وقد تم الإعتماد على جداول إحصائية مدعمة بالبيانات الرسمية لتوضيح الإتجاهات العامة لهذه المؤشرات على مدار عقد من الزمن، بهدف توفير أرضية تحليلية صلبة تمكن من الإنتقال إلى التحليل القياسي لاحقا، كما تسهم هذه القراءة في فهم السياق الإقتصادي الذي تأثر بجملة من العوامل الداخلية كالإصلاحات الإقتصادية، والسياسات المالية والتجارية، والخارجية كتقلبات أسعار النفط والأزمات المالية العالمية، وهو ما يعزز من أهمية دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري ومستوى النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من بين أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية المعتمد لقياس أداء الاقتصاد، إذ يعكس حجم النشاط الإقتصادي للدولة ومستوى الإنتاج بها خلال فترة زمنية محددة والجدول التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2014-2023) كالآتي :

الجدول رقم (1-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائر للفترة (2014-2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	238.9	187.4	180.7	189.8	194.5	193.4	164.8	186.2	225.6	247.6

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014-2023).

يوضح لنا الجدول رقم (2-4) أعلاه حصيلة تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2014-2023، حيث سجل الإقتصاد الجزائري تقلبات واضحة نتيجة تأثير مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها لاسيما الإقتصادية والسياسية.

ففي سنة 2014، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 238.9 مليار دولار، وهو من بين أعلى المستويات المسجلة خلال فترة الدراسة، لكنه شهد تراجعا كبيرا سنة 2015 إلى 187.4 مليار دولار، أي بما نسبته (21.5%-) متأثراً بإنخفاض أسعار النفط العالمية، التي تمثل المصدر الأساسي للإيرادات العمومية بالجزائر.

حيث استمر هذا التراجع في سنة 2016 والتي بلغ الناتج المحلي عندها 180.7 مليار دولار، في ظل إستمرار إنخفاض أسعار النفط وضعف الطلب العالمي، قبل أن يبدأ الإقتصاد في التعافي التدريجي ليصل إلى 189.8 مليار دولار في 2017 و 194.5 مليار دولار في 2018، مصحوبا بإنتعاش نسبي في أسعار النفط.

إلا أنه في سنة 2019 نلاحظ تراجع الناتج المحلي قليلا إلى 193.4 مليار دولار، نتيجة التحديات السياسية الداخلية وعدم الإستقرار الاقتصادي والسياسي (الحراك الوطني)، قبل أن يسجل إنخفاضا حادا إلى 164.8 مليار دولار في سنة 2020، بالتزامن مع جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى شلل كبير في الأنشطة الاقتصادية وتراجع الإيرادات النفطية.

ومع بداية التعافي العالمي سنة 2021، يتبين لنا أنه قد إرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 186.2 مليار دولار، ثم تسارع النمو في سنة 2022 ليصل إلى 225.6 مليار دولار، مستفيدا من إرتفاع أسعار النفط وتحسن النشاط الإقتصادي الوطني، ليصل في سنة 2023 إلى 247.6 مليار دولار، وهو أعلى مستوى في الفترة المدروسة، مما يعكس إستعادة الإقتصاد لبعض قوته، رغم التحديات المتعلقة بتنويع مصادر النمو وتقليل الإعتماد على قطاع المحروقات، وفيما يلي شكل بياني يعرض لنا توضيحا أكثر تفصيلا للنتائج المتوصّل إليها، وذلك على النحو الآتي:

الشكل رقم (2-1) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2014-2023)

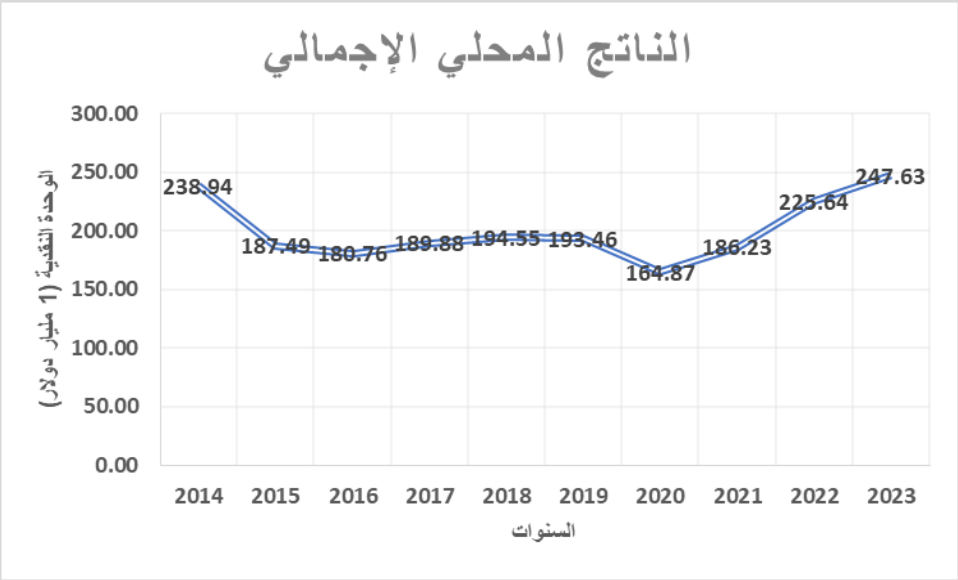

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014 _2023).

2- مؤشر الصادرات

مؤشر قيمة الصادرات (EX) يعكس هذا المؤشر القدرة التنافسية لاقتصاد الدولة في الأسواق العالمية، كما أن ارتفاع مؤشر الصادرات يدل على أن الاقتصاد قادر على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق خارجيا، وفيما يلي جدول يظهر لنا تطور حصيلة هذا المؤشر للفترة (2014-2023) في الجزائر كالآتي :

الجدول رقم (2-2): تطور صادرات الجزائر للفترة (2014-2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	65.99	38.49	33.42	38.61	45.57	39.48	25.61	43.66	69.52	58.49

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014-2023).

تعكس البيانات الواردة في الجدول أعلاه تطور صادرات الجزائر خلال الفترة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2023، حيث شهدت هذه الفترة تقلبات ملحوظة نتيجة التغيرات في أسعار النفط والأوضاع الإقتصادية العالمية.

بداية من سنة 2014، بلغت قيمة الصادرات 65.99 مليار دولار، لكنها سرعان ما إنخفضت إلى 38.49 مليار دولار سنة 2015، نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط، الذي يشكل المصدر الأساسي للعائدات من قطاع التصدير للجزائر، هذا الإنخفاض إستمر حتى سنة 2016، حيث سجلت الصادرات 33.42 مليار دولار، ثم بدأت بالتحسن الطفيف لتصل إلى 38.61 مليار دولار سنة 2017، ثم إلى 45.57 مليار دولار سنة 2018 متأثرة بإنتعاش نسبي في أسعار الطاقة.

لكنها تراجعت مجددا إلى 39.48 مليار دولار في 2019، مما يؤكد لنا هشاشة الإقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار النفط، مع غياب التنويع في مصادر الدخل.

وفي سنة 2020 بالتزامن مع بداية إنتشار وتفاقم جائحة كوفيد-19، شهدت الصادرات إنخفاضا حادا إلى 25.61 مليار دولار، وهو أدنى مستوى لها خلال الفترة، نتيجة تراجع الطلب العالمي على الطاقة وتعطل سلاسل التوريد من خلال غلق بعض الدول لموانئها البحرية مما عطل من عملية النقل البحري وبالتالي تراجع عملية التصدير.

إلا أن الفترة 2021-2023 شهدت تحسناً ملحوظا مع إرتفاع أسعار النفط مجددا، حيث إرتفعت الصادرات إلى 43.66 مليار دولار سنة 2021، ثم قفزت إلى 69.52 مليار دولار في 2022، قبل أن تتراجع قليلا إلى 58.49 مليار دولار سنة 2023، الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لتنويع القاعدة الإقتصادية وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى جانب الإنتعاش التدريجي في الطلب العالمي على الطاقة، وخير دليل على ذلك إستبدال وزارة التجارة بوزارة التجارة وترقية الصادرات من خلال الإهتمام بقطاع التصدير والتنويع الإقتصادي خارج المحروقات، وفيما يلي شكل بياني يوضح أكثر تفصيلا للنتائج المتوصل لها كالآتي :

الشكل رقم (2-2): تطور الصادرات في الجزائر للفترة (2014-2023)

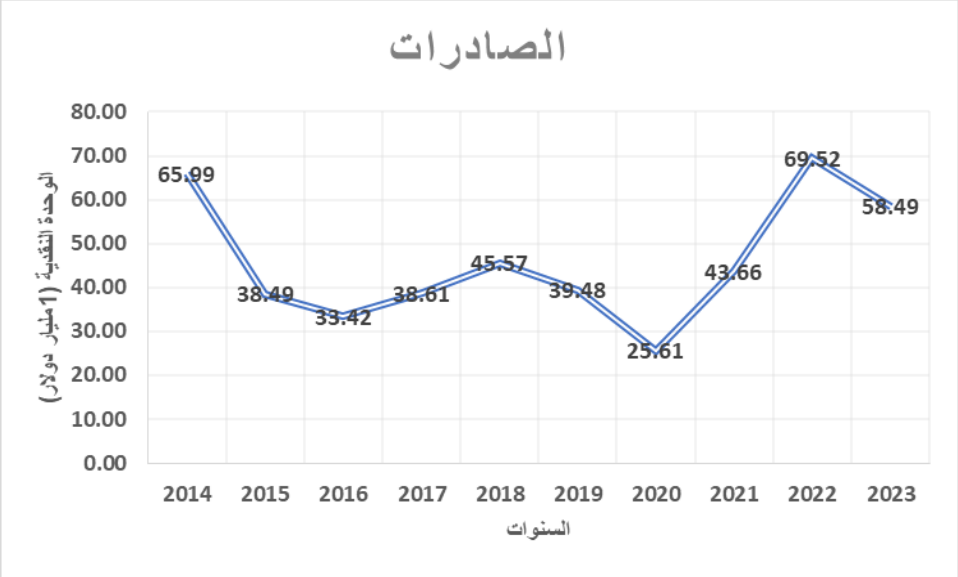

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014-2023).

3- مؤشر الواردات

مؤشر الواردات (IM) من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس مدى انفتاح اقتصاد الدولة كفاءته الإنتاجية، واعتماده على الخارج، وفيما يلي جدول يظهر لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2014-2023) في الجزائر كالآتي :

الجدول رقم (2-3) : تطور واردات الجزائر للفترة (2014-2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	70.02	61.27	56.53	55.99	56.45	50.49	40.98	43.56	46.02	49.68

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014 _2023).

من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن واردات الجزائر شهدت تراجعا تدريجيا خلال الفترة 2014-2023 بصفة عامة، ففي سنة 2014 بلغت قيمة الواردات 70.02 مليار دولار، وهو أعلى مستوى سجلته خلال هذه الفترة، لكن مع بداية 2015 إنخفضت الواردات إلى 61.27 مليار دولار متأثرة بالإنخفاض الحاد في أسعار النفط، الذي أدى إلى تقليص الإيرادات الحكومية وتقليل القدرة على تمويل الواردات.

إستمر هذا الإتجاه التنازلي حتى 2017، حيث بلغت قيمة الواردات 55.99 مليار دولار، متأثرة بسياسات التقشف التي تبنتها الحكومة لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، إضافة إلى تراجع الطلب المحلي بسبب تباطؤ النشاط الإقتصادي.

في 2018، شهدت الواردات استقرارا نسبيا عند 56.45 مليار دولار، لكنها تراجعت مرة أخرى في 2019 إلى 50.49 مليار دولار، في ظل محاولات الحكومة الجزائرية ضبط العجز التجاري وتقليل الإعتماد على الخارج خاصة المواد والمنتجات الكمالية .

وتزامنا مع جائحة كوفيد-19 في سنة 2020، إنخفضت الواردات بشكل حاد إلى 40.98 مليار دولار، نتيجة القيود الصحية وتعطل سلاسل التوريد العالمية مثل سلسلة توريد المعدات الصناعية بالإضافة إلى الإنخفاض الحاد في الطلب العالمي والمحلي.

ومع بداية التعافي الإقتصادي العالمي، إرتفعت الواردات بشكل طفيف إلى 43.56 مليار دولار سنة 2021، ثم إلى 46.02 مليار دولار في سنة 2022، وصولا إلى 49.68 مليار دولار في 2023

هذا التحسن يعكس إستعادة بعض الأنشطة الإقتصادية المحلية وإنتعاش التجارة الدولية، رغم إستمرار بعض التحديات مثل ظاهرة التضخم في الجزائر وإنهيار الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية إضافة إلى إرتفاع تكاليف الشحن التي أقرتها بعض الدول بعد خروجها من أزمة كوفيد-19.

إلا أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الأخيرة قام ببعض الإجراءات الإصلاحية والتحفيزية التي تبنتها الدولة في عهد الوزير "رزيق كمال"، وذلكفي إطار السعي لتقليص فاتورة الإستيراد والحفاظ على العملة الصعبة، لدفع العجلة بتنويع مصادر الدخل وتقليص الإعتماد على عائدات المحروقات، وفيما يلي عرض بياني يقدم توضيحا أكثر تفصيلا للنتائج المتوصل إليها، وذلك على النحو الآتي:

الشكل رقم (2-3) : تطور الواردات في الجزائر للفترة (2014-2023)

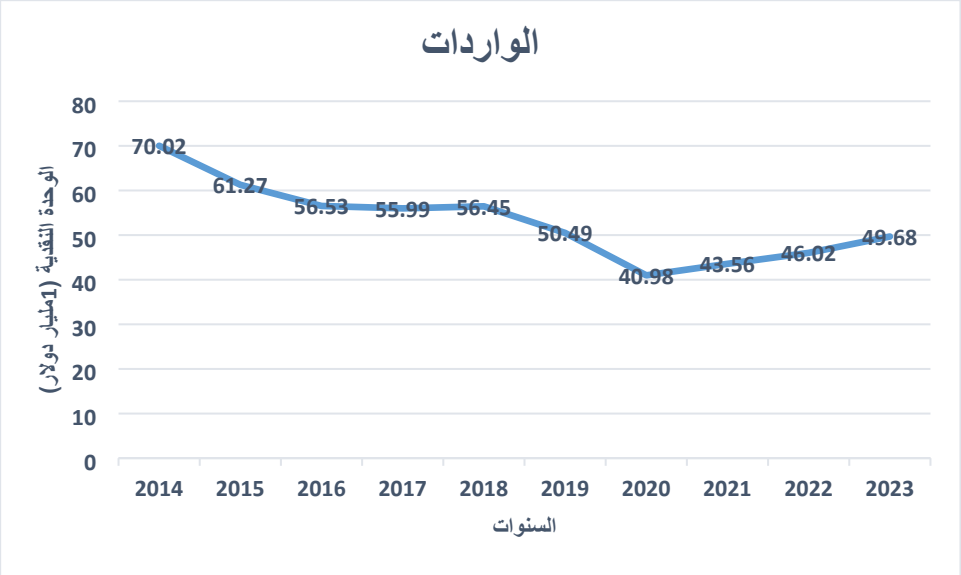

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014-2023).

4- مؤشر الميزان التجاري:

هو أحد المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تقيس الفارق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة، حيث يعكس هذا المؤشر قدرة الإقتصاد على تحقيق فائض تجاري أو يعبر عن مدى إعتماده على الخارج في تأمين احتياجاته.

والجدول التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2014-2023) كالآتي:

الجدول رقم (2-4) : تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2014-2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	-4.03	-22.7	-23.1	-17.3	-10.8	-11.0	-15.3	0.10	23.5	8.81

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014 _2023).

يظهر لنا الجدول أعلاه تطور الميزان التجاري (BOT) الجزائري خلال الفترة 2014-2023، حيث يمكن ملاحظة عدة مراحل أساسية تتراوح بين العجز والفائض التجاري، متأثرة بشكل رئيسي بتقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية.

ففي سنة 2014، سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة (4.03-) مليار دولار، متأثرا ببدء إنخفاض أسعار النفط العالمية، وإستمر هذا العجز في التفاقم ليصل إلى (22.7-) مليار دولار سنة 2015، ثم إلى (23.1-) مليار دولار في سن 2016، وهو أكبر عجز مسجل خلال الفترة المدروسة، وقد يعود ذلك نتيجة للتراجع الكبير في إيرادات الصادرات النفطية.

مع بداية الانتعاش النسبي في أسعار النفط، تقلص العجز الحاصل في الميزان التجاري تدريجيا ليصل سنة 2017 إلى (17.3-) مليار دولار و (10.8-) مليار دولار في سنة 2018، حيث إستفادت الجزائر جزئيا من إرتفاع أسعار الطاقة، إلا أن إستمرار الإعتماد الكبير على الواردات حد من هذا التحسن.

أما في سنة 2019 نلاحظ أنه إستقر العجز عند (11.0-) مليار دولار، قبل أن يتفاقم مجددا في 2020 ليصل إلى (15.3-) مليار دولار، نتيجة الإنهيار الحاد في الطلب العالمي على الطاقة خلال جائحة كوفيد-19.

مع بداية التعافي الإقتصادي العالمي في سنة 2021، إقترب الميزان التجاري من التوازن عند 0.10 مليار دولار، بفضل إرتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات، وكذلك في سنة 2022 تحول الميزان إلى فائض بقيمة 23.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال الفترة، مستفيدا من إرتفاع أسعار الطاقة عالميا.

لكن في سنة 2023، إنخفض هذا الفائض إلى مبلغ وقدره 8.81 مليار دولار، أي بنسبة (-62.5%) مما يعكس إستمرار تحديات التنويع الإقتصادي وزيادة تكاليف الواردات، رغم التحسن النسبي في أسعار الطاقة، وللتوضيح أكثر الشكل الموالي يبين ذلك أكثر تفصيلا :

الشكل رقم (2-4) : تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2014-2023)

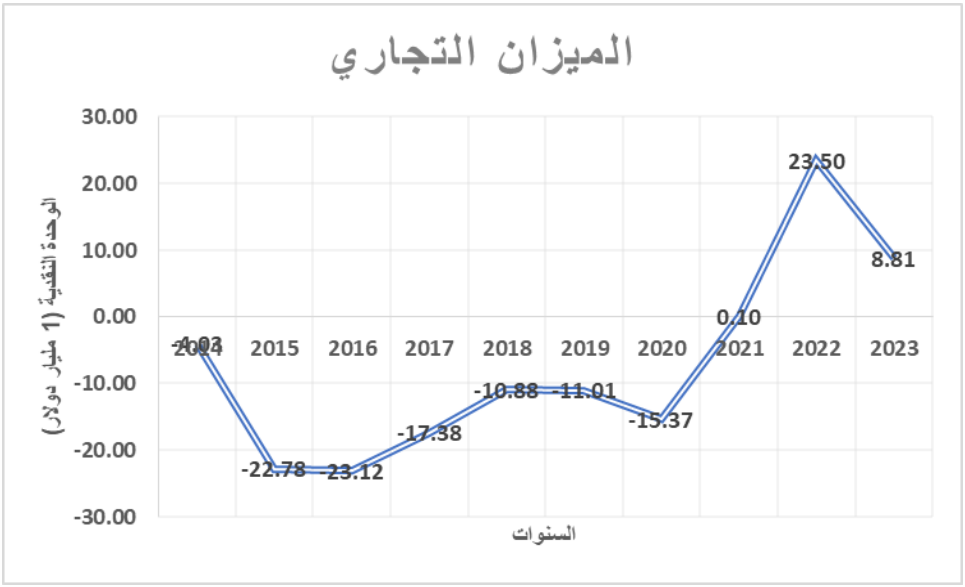

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019-2023).

5- مؤشر معدل تغطية الواردات بالصادرات

يعد مؤشر معدل تغطية الواردات بالصادرات **(CT)** أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية المستخدمة لقياس درجة إعتماد الإقتصاد الوطني على التجارة الخارجية وقدرته على تمويل الواردات من خلال

موارده التصديرية، والجدول التالي يظهر لنا تطور هذا المؤشر للفترة (2014–2023) في الجزائر كالآتي :

الجدول رقم (2-5): تطور معدل التغطية في الجزائر للفترة (2014-2023)

الوحدة: (%)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر	0.943	0.628	0.591	0.690	0.807	0.782	0.625	1.002	1.511	1.177

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014–2023).

بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه المبين لحصيلة معدل تغطية الواردات بالصادرات في الجزائر خلال الفترة 2014–2023، حيث يتبين من خلال النتائج أن هناك علاقة طردية قوية بين يرتبط بها معدل التغطية بالميزان التجاري كما في الجدول السابق، فكلما إرتفع معدل التغطية تحسن وضع الميزان التجاري، فقد شهدت الفترة من 2014 إلى 2020، كان معدل التغطية أقل من 100%، ما يعكس عجزا تجاريا مستمرا بلغ ذروته سنة 2015 و2016 نتيجة لإنخفاض كبير في الصادرات مقارنة بالواردات.

أما إبتداء من سنة 2021، فقد شهد الإقتصاد الجزائري تحسناً ملحوظا، إذ تجاوز معدل التغطية لأول مرة ضمن الغترة عتبة 100%، ما ساهم في تحقيق فائض تجاري لأول مرة منذ سنوات، وبلغ هذا الفائض ذروته في سنة 2022 عندما بلغ معدل التغطية 151.07%، ما يشير إلى تحسن كبير في أداء الصادرات أو إنخفاض الواردات.

كما يظهر الجدول أن إستمرار هذا التحسن في 2023 ولو بوتيرة أضعف، يدل على وجود تحول نسبي في البنية التجارية للجزائر نحو التوازن وربما الفائض، وهو ما يعكس تأثير السياسات الإقتصادية

المتبناة في عهد الجزائر الجديدة وتحسن أسعار الطاقة عالميا، وفيما يلي عرض بياني يقدم توضيحا أكثر تفصيلا للنتائج المتوصل إليها، وذلك على النحو الآتي:

الشكل رقم (2-5) : تطور معدل التغطية في الجزائر للفترة (2014-2023)

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019-2023).

6- مؤشر الإنفتاح التجاري

يعتبر مؤشر الإنفتاح التجاري **(TO)** أداة مهمة لقياس درجة ارتباط اقتصاد دولة ما بالتجارة الدولية، ويحسب بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعكس هذا المؤشر مدى انخراط الدولة في الأسواق العالمية، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على اقتصاد أكثر انفتاحا واعتمادا على المبادلات الخارجية، والجدول التالي يظهر لنا تطور هذا المؤشر للفترة (2014- 2023) في الجزائر كالآتي:

الجدول رقم (2-6): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2014-2023)

الوحدة: (%)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر	0.57	0.53	0.50	0.50	0.52	0.47	0.40	0.47	0.51	0.44

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2014-2023).

يوضح الجدول تطور مؤشر الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (2014–2023)، حيث شهد المؤشر اتجاها عاما نحو التراجع، إذ إنخفض من 57% سنة 2014 إلى 44% في 2023، هذا التراجع يعكس بشكل أساسي تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط،لا سيما في ظل الإعتماد الكبير على الصادرات من المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

ففي الفترة من 2015 إلى 2020، انخفض المؤشر تدريجياً من 53% إلى 40%، نتيجة لانخفاض عائدات النفط وتراجع قدرة الدولة على تمويل وارداتها، مما قلل من حجم المبادلات التجارية مقارنة بالناتج المحلي. ومع بداية التعافي التدريجي من آثار جائحة كوفيد-19، سُجّل تحسن طفيف سنة 2021 (47%) و2022 (51%)، إلا أن هذا التحسن لم يكن مستداما، حيث إنخفض المؤشر مجددا إلى 44% سنة 2023، ما يدل على إستمرار هشاشة الإقتصاد الجزائري وتباطؤ وتيرة الإنفتاح التجاري، خصوصا في ظل ضعف تنوع القاعدة التصديرية وإرتفاع التبعية للأسواق الطاقوية، وفيما يلي عرض بياني يقدم توضيحا أكثر تفصيلا للنتائج المتوصل إليها، وذلك على النحو الآتي:

الشكل رقم (2-6) : تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2014–2023)

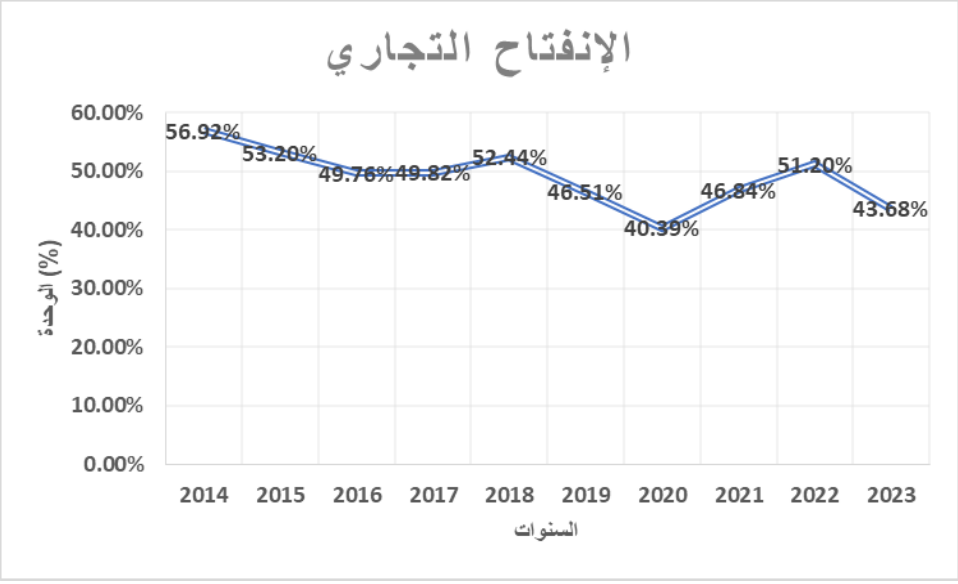

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019–2023)

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

لغرض إختبار فرضيات الدراسة التي تم صياغتها سابقا فقد تم الإعتماد على البيانات المجمعة من المصادر الرسمية وتبويبها وفق منهجية الدراسة، ليتم بعدها إستخدام النماذج والإختبارات الملائمة لطبيعة وهدف الدراسة للتوصل في نهاية المطاف إلى قبول أورفض فرضيات الدراسة التي تم الإنطلاق منها في بداية الدراسة، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين:

- ✓ المطلب الأول: يتم فيه إختبار صلاحية نموذج الدراسة من خلال فحص خصائص البيانات وتحديد العلاقة بين المتغيرات باستخدام أدوات حصائية واقتصادية ملائمة، كإختبارات التوزيع الطبيعي الاستقرارية، تحليل الإرتباط ..إلخ.
- ✓ المبحث الثاني: يتم فيه عرض ومناقشة نتائج النموذج المقدر، مع تفسير دلالاتها الاقتصادية ومدى توافقها مع الأدبيات السابقة، بالإضافة إلى إبراز أثر المتغيرات المستقلة على النمو الإقتصادي في الجزائر (الناتج المحلي الإجمالي) في هاته الدراسة.

المطلب الأول: إختبار صلاحية نموذج الدراسة

يعتبر إختبار صلاحية نموذج الدراسة من أهم الخطوات الأساسية في التحليل القياسي، حيث يهدف إلى التأكد من ملاءمة النموذج الاقتصادي المستخدم وقدرته على تقديم نتائج دقيقة وموثوقة تتماشى

مع الأهداف العامة للدراسة، يتضمن هذا الإختبار مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تقييم جودة البيانات وتحديد ما إذا كانت الشروط الأساسية للنموذج القياسي متحققة.

الفرع الأول : إختبار التوزيع الطبيعي والإرتباط

يتناول هذا المحور إختبارات التشخيص والتحقق الإحصائي لبيانات الدراسة، وذلك من خلال إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج باستخدام إختبار "جارك–بيرا" (Jarque-Bera)، الذي يسمح بالتأكد من مدى انطباق الفرضيات الكلاسيكية للنموذج الخطي، كما سيتم تم اعتماد مصفوفة معامل الارتباط لتحليل العلاقات البينية بين المتغيرات المستقلة، وكذا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة.

أولا : إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

سيتم فحص متغيرات الدراسة باستخدام إختبار (Jarque-Bera) (جاك– بيرا) لإختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويعتمد على الإنحراف والتفلطح و كقاعدة العامة:

- ✓ **0.05** > **الاحتمالية** ، القرار لا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي (البيانات قد تكون موزعة طبيعياً).
- ✓ **الاحتمالية** ≥ **0.05** ، القرار نرفض فرضية التوزيع الطبيعي (البيانات ليست موزعة طبيعياً).

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات كالآتي :

الجدول رقم (2-7): الإحصاءات الوصفية وإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتغيرات الوسيطية				المتغير المستقل	المتغير التابع
	الصادرات EX	الواردات IM	الميزان التجاري BOT	معدل التغطية TC	الإنفتاح التجاري TO	الناتج المحلي الإجمالي GDP
المتوسط الحسابي (Mean)	45.88	53.10	-7.22	0.88	0.49	200.95
الإنحراف المعياري (Std. Dev.)	14.30	8.76	19.57	0.29	0.05	26.99

الإلتواء (Skewness)	0.48	0.42	0.88	1.06	-0.25	0.65
التفلطح (Kurtosis)	2.07	2.50	2.87	3.17	2.42	2.13
إختبار التوزيع JARK BERA	0.75	0.40	1.29	1.87	0.24	1.01
إحتمالية إختبار JARK BERA	0.69	0.82	0.52	0.39	0.89	0.60
نتيجة إختبار التوزيع الطبيعي	(توزيع طبيعي)	(توزيع طبيعي)	(توزيع طبيعي)	(توزيع طبيعي)	(توزيع طبيعي)	(توزيع طبيعي)

المصدر: إعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

من خلال الجدول أعلاه الذي يعرض لنا الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة (الصادرات (EX)، الواردات (IM)، الميزان التجاري (BOT)، معدل التغطية (TC)، الإنفتاح التجاري (TO)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)) نلاحظ أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين 0.49 لمؤشر الانفتاح التجاري TO و200.95 للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، مما يعكس التباين الكبير في أحجام هذه المتغيرات.

بالنسبة للانحراف المعياري، يظهر الجدول تفاوتا ملحوظا، حيث كان الإنحراف المعياري للناتج المحلي الإجمالي (26.99) أعلى بكثير مقارنة بباقي المتغيرات، بينما كان معدل الانفتاح التجاري الأقل تقلبا بقيمة (0.05)، مما يشير إلى تفاوت في درجة التشتت بين المتغيرات المدروسة.

وفيما يتعلق بإختبار (Jarque-Bera) لقياس التوزيع الطبيعي**(أنظر الملحق رقم 01)**، نجد أن جميع المتغيرات لديها احتمالات أكبر من 0.05، مما يعني أننا نقبل الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا، هذا يشير إلى عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي لهذه المتغيرات، وهو أمر ضروري للتحقق من صحة الفرضيات الأساسية للنماذج القياسية المستخدمة في التحليل الاقتصادي.

بناء على ذلك، يمكن اعتبار هذه البيانات متوافقة مع الشروط الأساسية للنماذج الإقتصادية، مما يدعم إمكانية استخدامها في التحليل القياسي لدراسة العلاقات بين هذه المتغيرات بشكل أكثر دقة.

ثانيا : تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

سيتم فحص متغيرات الدراسة من خلال قياس القوة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة فيما بينها وذلك سيتم إختبار ما إذا كانت هاته المتغيرات المدروسة مرتبطة فيما بينها ومدى قوة هذا الارتباط والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار معامل الارتباط حسب مصفوفة الارتباط كالآتي:

الجدول رقم (2-8): مصفوفة الإرتباط المتكاملة بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	الصادرات EX	الواردات IM	الميزان التجاري BOT	معدل التغطية TC	الإنتفتاح التجاري TO	الناتج المحلي الإجمالي GDP
الصادرات (EX)	1	0.787	0.855	0.859	0.538	0.869
الواردات (IM)	0.787	1	0.963	-0.263	0.110	0.885
الميزان التجاري (BOT)	0.855	0.963	1	0.990	0.095	0.827
معدل التغطية (TC)	0.859	-0.263	0.990	1	0.062	0.729
الإنتفتاح التجاري (TO)	0.538	0.110	0.095	0.062	1	0.469
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	0.869	0.885	0.827	0.729	0.469	1

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا نتائج تحليل مصفوفة الارتباط **(أنظر الملحق رقم 02)** التي تعكس قوة وإتجاه العلاقة بين المتغيرات الوسيطية والمتغير التابع والمستقل للدراسة (الصادرات (EX) الواردات (IM)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الإنفتاح التجاري (TO)، معدل التغطية (TC)، والميزان التجاري (BOT))، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1- **علاقات طردية قوية:**

- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والصادرات (EX) بلغت (0.915)، مما يشير إلى إرتباط قوي وإيجابي يعكس تأثير الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي.
- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والميزان التجاري (BOT) بلغت (0.700)، مما يعكس ترابطا قويا بين الأداء الاقتصادي والتوازن التجاري.
- العلاقة بين الصادرات (EX) ومعدل التغطية (TC) كانت مرتفعة (0.859)، مما يشير إلى أن الصادرات تلعب دورا كبيرا في تعزيز قدرة الإقتصاد على تغطية الواردات.
- العلاقة بين معدل التغطية (TC) والميزان التجاري (BOT) قوية جدا (0.991)، مما يعكس التداخل الوثيق بين هذين المؤشرين.

2. علاقات طردية متوسطة:

✓ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفتاح التجاري (TO) بلغت (0.310)، مما يشير إلى تأثير معتدل للإنفتاح التجاري على الإقتصاد.

✓ العلاقة بين الصادرات (EX) والإنفتاح التجاري (TO) بلغت (0.468)، مما يعني أن الصادرات تلعب دورا مهما ولكن ليس حصريا في تحديد درجة الإنفتاح التجاري.

3. علاقات ضعيفة أو سلبية:

- العلاقة بين الواردات (IM) ومعدل التغطية (TC) كانت سلبية (0.264−)، مما يشير إلى تأثير عكسي بين هذين المؤشرين.
- العلاقة بين الواردات (IM) والميزان التجاري (BOT) أيضاً سلبية (0.346−)، مما يعني أن ارتفاع الواردات قد ينعكس سلبا على التوازن التجاري.
- العلاقة بين الانفتاح التجاري (TO) والميزان التجاري (BOT) كانت شبه معدومة والتي بلغت (0.042-)، مما يعكس ضعف الترابط بين هذين المتغيرين.

وبناءً على ذلك، يمكن القول أن معظم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل: (EX, IM, GDP) والميزان التجاري (BOT) قوية وإيجابية، مما يدعم إمكانية استخدامها في نموذج قياسي لتحليل الأثر المتبادل بين هذه المتغيرات.

الفرع الثاني: إختبار استقراريه السلاسل الزمنية.

سيتم تحليل السلاسل الزمنية على المتغيرات الأساسية في الدراسة، والتي تشمل الإنفتاح التجاري (TO) والناتج المحلي الأجنبي (GDP)، بهدف التأكد من خصائص السكون لهذه المتغيرات لضمان ملاءمتها للتحليل القياسي، وقد تم إدخال المتغيرات في النموذج وإجراء الإختبار باستخدام إختبار (Dickey-Fuller) الموسع (ADF)، حيث يستخدم هذا الإختبار لفحص ما إذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (أي أنها غير مستقرة) أو إذا كانت ساكنة (أي أنها مستقرة)، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الإختبار كالآتي:

الجدول رقم (2-9) : نتائج إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	مستوى التفاضل	إحصائية الإختبار (ADF)	القيمة الحرجة عند (5%)	القيمة الاحتمالية	قرار الإختبار عند $\alpha = 5\%$
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	عند المستوى	**3.622**	**≈ 2.91**	**0.4595**	**غير ساكنة نقبل (H0)**
الانفتاح التجاري (TO)	عند الفرق الأول	**3.622**	**≈ 2.91**	**0.0011**	**غير ساكنة نقبل (H0)**
الناتج المحلي الإجمالي GDP	عند المستوى	**18.307**	**≈ 2.91**	**0.4595**	**ساكنة عند I(1) نقبل (H1)**
الإنفتاح التجاري (TO)	عند الفرق الأول	**18.307**	**≈ 2.91**	**0.0011**	**ساكنة عند I(1) نقبل (H1)**

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

يبين لنا الجدول أعلاه نتائج إختبار جذر الوحدة للبيانات للمتغيرين (TO) و(GDP) خلال الفترة 2014–2023، يتضح لنا من النتائج أعلاه **(أنظر الملحق رقم 03)** أن المتغيرين غير مستقرين (غير ساكنين) في مستواهم، ولكنهم يصبحون مستقرين بعد أخذ الفرق الأول أي أن كلاهما I(1)، وذلك كالتالي:

- عند المستوى (Level): القيم الإحتمالية 0.05 < (P-values)، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية (وجود جذر وحدة).
- عند الفرق الأول (First Difference): القيم الاحتمالية < 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي السكون.

الفرع الثالث: إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

سنقوم بفحص متغيرات الدراسة من خلال قياس إختبارات تباين التباينات(**Heteroskedasticity**) باستخدام إختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للمتغيرات المستقلة للدراسة و كقاعدة العامة:

- ✓ **احتمالية (Obs*R-squared) > 0.05** ، القرار نقبل الفرضية الصفرية (لا توجد مشكلة عدم تباين الخطأ العشوائي).
- ✓ **احتمالية (Obs*R-squared) ≤ 0.05** ، القرار نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (توجد مشكلة عدم تباين الخطأ العشوائي).

والجدول التالي يوضح نتائج الإختبار **(أنظر الملحق رقم 04)** كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم (2-10): نتائج إختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

الإختبار	F-Statistic	P-Value	Obs*R-squared	P-Value	التعليق
Breusch-Pagan-Godfrey	0.913	0.367	1.025	0.311	قبول الفرضية الصفرية
Harvey	1.61	0.999	2.01	0.999	قبول الفرضية الصفرية
ARCH	0.433	0.531	0.524	0.468	قبول الفرضية الصفرية

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نموذج الدراسة بناء على متغيرات الدراسة الأساسية "الإنفتاح التجاري (TO)" و"الناتج المحلي الإجمالي (GDP)" تم إختباره بثلاث إختبارات مختلفة (ARCH) (Harvey)،(Breusch-Pagan-Godfrey) لتحديد ما إذا كانت بواقي النموذج تعاني من مشكلة تباين الأخطاء (**Heteroskedasticity**) أم لا، حيث تشير نتائج الإختبار إلى أن القيمة الاحتمالية (P-Value) لكل من (F-Statistic) و(Obs*R-squared)على التوالي لكل الإختبارات سالفة الذكر بلغت بقيم أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

هذا مايمكننا من قبول الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس التباين، مما يشير إلى أن الأخطاء العشوائية موزعة بشكل متساو حول خط الإنحدار، وهو ما يعزز موثوقية النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات، هذه النتيجة تعكس إستقرار النموذج وقوته في تقديم نتائج دقيقة دون تشويه بسبب مشكلة التباين المتغير، وهو أمر إيجابي في تحليل السلاسل الزمنية والبيانات الإقتصادية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

بعد إجراء الإختبارات الملائمة لتقييم صلاحية نموذج الدراسة كما تم تفصيله بالمحور السابق ننتقل في هذا المطلب إلى إختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، بهدف التحقق من وجود علاقات وتأثيرات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الإقتصاد الكلي لاسيما مؤشر الإنفتاح التجاري، الصادرات، الواردات...إلخ، ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، وقد شملت الإختبارات

المعتمدة لتحليل فرضيات الدراسة كلا من الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد، بالإضافة إلى إختبار السببية في (Granger) وإختبار التكامل المشترك، كما سيتم تحليل هاته النتائج في هذا المحور.

الفرع الأول: تحليل نتائج الانحدار.

قصد تقدير نموذج الإنحدار تم إعتماد طريقة الإنحدار الخطي البسيط، وذلك قصد معرفة أثر كل متغير مستقل على حدى للمتغير التابع.

أولا : الفرضية الأولى للدرسة

- **مبررات استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط:** قمنا بإختبار نموذج الإنحدار الخطي البسيط لتحليل العلاقة بين الإنفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023، وذلك نظرا لكون هذه الفرضية تركز على قياس أثر متغير مستقل واحد (الانفتاح التجاري) والذي يمثل متغير الدراسة المستقل، على متغير تابع واحد (معدل الناتج المحلي الإجمالي) الذي يمثل في هذه الدراسة النمو الإقتصادي، كما يتميز هذا النموذج ببساطته وسهولة تفسير نتائجه، وهو مناسب لطبيعة البيانات المتاحة، ويتيح إمكانية تحديد حجم التأثير بشكل كمي، وقد قمنا بالتأكد من ملاءمة النموذج من خلال إختبار الفرضية الأولى للدراسة بالانحدار الخطي."
- **تحليل الفرضية الأولى:** تنص الفرضية الأولى من هذه الدراسة على أنه :"**يوجد تأثير معنوي للإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023.**""

لإختبار هذه الفرضية من الدراسة فقد تم إستخدم إختبار الإنحدار البسيط لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر الإنفتاح التجاري كمتغير مستقل على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما توضحه المعادلة التالية :

$$GDP_t = \alpha + ß_t.TO_t + u_t$$

حيث أن:

GDP_t = (المتغير التابع) t الناتج المحلي الإجمالي في السنة t .

α = الحد الثابت.

β = معامل التأثير للمتغير المستقل.

TO_t = (المتغير المستقل) t الإنفتاح التجاري في السنة t.

u_t = الحد العشوائي أو الخطأ في السنة t .

وبعد تطبيق معادلة الانحدار ضمن البرنامج الإحصائي (Eviews) يمكن تلخيص النتائج المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 05**) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11) : نتائج إختبار الإنحدار الخطي

النتائج	البيان	القيمة	التعليق
المعامل	(الحد الثابت) C	116.27	**عندما تكون TO = 0، يكون الناتج المحلي الإجمالي المتوقع هو 116.27، وهو غير معنوي (p = 0.2431 > 0.05).**
	TO	172.55	**العلاقة موجبة، لكن ليست ذات دلالة إحصائية (p = 0.3836 > 0.05)، مما يعني أن TO لا يؤثر بشكل معنوي على GDP في هذا النموذج.**
المؤشر	R-squared	0.096	**المتغير TO يفسر فقط 9.6% من التغير في GDP، وهي نسبة تفسيرية ضعيفة.**
	t-Statistic (لـ TO)	0.922	**القيمة أقل من 2، مما يعني أن المعامل ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%.**

	F-statistic	0.8498	**إختبار معنوية النموذج ككل غير دال (p = 0.3836 > 0.05)، أي النموذج غير معنوي ككل.**
	Prob(F-statistic)	0.383	**أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن النموذج معنوي إحصائيا ككل.**

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

تشير نتائج جدول الإنحدار الخطي المبين أعلاه إلى وجود علاقة موجبة لكنها غير معنوية إحصائيا بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (المتغير التابع) والإنفتاح التجاري (TO) (المتغير المستقل) خلال الفترة 2014–2023، حيث بلغت القيمة الإحتمالية (P−value) لمعامل (TO) نحو 0.3836، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي للانفتاح التجاري على الناتج المحلي في النموذج الحالي.

رغم أن العلاقة موجبة (المعامل = 172.55)، إلا أن نتائج الإختبار الإحصائي لا تدعم وجود تأثير حقيقي خلال العينة المدروسة (أي أنها إحصائيا غير معنوية)، كذلك تعكس قيمة معامل التحديد مربع والذي بلغ R-squared = 0.096 قدرة تفسيرية ضعيفة حيث لا يفسر المتغير (TO) سوى 9.6% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر بشكل أكبر على (GDP)، ويمكن تقديم صورة عن معادلة الإنحدار الخطي كالأتي :

$$GDP=116.2667+172.5453*TO$$

ولمزيد من التوضيح لمعادلة الانحدار الخطي البسيط، تم تمثيل العلاقة بين المتغيرين من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2–7) : الإنحدار الخطي البسيط للانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي

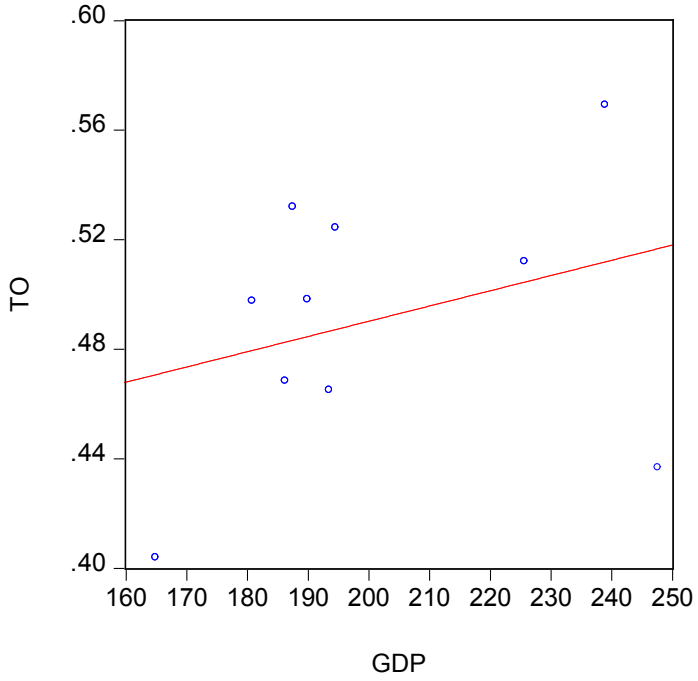

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

- **القرار بشأن الفرضية الأولى:**

بما أن قيمة (P) للمتغير (TO) تساوي 0.3836 > 0.05، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية (H_0)، وبالتالي لا يمكن القول بوجود تأثير معنوي للإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014–2023.

وهذا ما يمكن تفسيره نظرا للعوامل الواقعية أهمها:

✓ يعتمد الإقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات (النفط والغاز)، حيث تشكل عائدات الصادرات النفطية أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري لا يترجم بالضرورة تنوع إقتصادي أو تحفيز النمو، بل يبقى مرتبطا بتقلبات أسعار النفط العالمية؛

- ✓ معظم التجارة الخارجية تتركز في صادرات المحروقات، في حين أن القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة محدودة القدرة التنافسية، لذلك فإن الانفتاح التجاري لا يحقق الأثر المطلوب على الناتج المحلي لأن الاقتصاد الوطني لا يستفيد فعليا من الأسواق المفتوحة إلا في نطاق ضيق.
- ✓ حجم الإستيراد أكثر من التصدير في بعض الحالات، الأمر الملاحظ أن معظم السنوات للفترة المدروسة يوجد زيادة في الإستيراد دون زيادة حقيقية في التصدير أو الإنتاج المحلي، مما يعني أن الإنفتاح قد لا يدعم النمو بل قد يفاقم العجز التجاري ويحد من أثره الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: نتائج إختبار الفرضية الثانية.

- **مبررات إختبار نموذج الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية:** تم استخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرضية المتعلقة بأثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي، من خلال إدراج كل من الصادرات والواردات كمتغيرين مستقلين، والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

وقد تم إختبار هذا النموذج لأنه يسمح بتحليل الأثر النسبي والمشترك لهذين المكونين الأساسيين في التجارة الخارجية على النمو، فضلاً عن تحديد أيهما أكثر تأثيرا، كما أن إستخدام الإنحدار المتعدد يساعد في تجنب التحيز الناتج عن تجاهل أحد المتغيرين، مما يعزز من دقة النموذج وتفسيره الواقعي للعلاقة الإقتصادية المدروسة."

- **تحليل الفرضية الثانية** : تنص الفرضية الثانية من هذه الدراسة على أنه " **يوجد تأثير معنوي للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023** ".

لإختبار هذه الفرضية من الدراسة فقد تم استخدم إختبار الانحدار المتعدد لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر الصادرات (**EX**) والواردات (**IM**) كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما توضحه المعادلة التالية:

$$GDP_t = \alpha + \beta_t.EX_t + \gamma_t.IM_t + u_t$$

حيث أن :

GDP_t = (المتغير التابع) t الناتج المحلي الإجمالي في السنة

α = الحد الثابت

β = معامل التأثير للمتغير الصادرات

EX = (المتغير المستقل) t الصادرات في السنة t

γ = معامل التأثير للمتغير الواردات

IM = (المتغير المستقل) الواردات في السنة t

u_t = الحد العشوائي أو الخطأ في السنة t

وبعد تطبيق معادلة الانحدار ضمن البرنامج الإحصائي (Eviews) يمكن تلخيص النتائج المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 06**) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): نتائج إختبار الانحدار الخطي المتعدد

النتائج	البيان	القيمة	التعليق
المعامل	**C (الحد الثابت)**	109.23	عندما تكون EX و IM = 0 فإن الناتج المحلي المتوقع هو 109.23، وهو معنوي (P = 0.0037 < 0.05).
	EX (الصادرات)	1.685	العلاقة موجبة ومعنوية جداً (P = 0.0007 <

			(0.01، أي أن كل زيادة بوحدة واحدة في EX تؤدي إلى زيادة بـ 1.685 في GDP .
	IM (الواردات)	0.271	(P = العلاقة موجبة ولكن غير معنوية 0.05 < 0.5849، أي أن الواردات لا تؤثر معنويا على GDP في هذا النموذج.
مؤشرات النموذج	**R-squared**	0.845	النموذج يفسر 84.5% من التغير فيGDP ، وهي نسبة تفسيرية قوية جدا.
	Adjusted R-squared	0.801	تظل النسبة قوية حتى بعد تعديل عدد المتغيرات.
	F-statistic	19.12	(P = 0.0015 < النموذج ككل معنوي 0.01)، أي أن المتغيرين معاً لهما تأثير معنوي على.GDP
	Durbin-Watson stat	1.85	لا يوجد مشكلة كبيرة في الارتباط الذاتي في البواقي.

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

تشير نتائج الجدول أعلاه المبينة لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والصادرات (EX)، حيث بلغ معامل الصادرات حوالي (1.685) وكانت القيمة الإحتمالية (P-value = 0.0007 < 0.01)، مما يدل على دلالة إحصائية قوية لهذا المتغير، وبالتالي فإن كل زيادة بوحدة واحدة في الصادرات تؤدي إلى إرتفاع في الناتج المحلي بمقدار 1.685 وحدة،أما بالنسبة للواردات (IM)، فقد أظهرت علاقة موجبة كذلك، إلا أن هذه العلاقة غير معنوية إحصائيا (P−value = 0.5849 > 0.05)، مما يشير إلى أن الواردات لا تؤثر بشكل جوهري على (GDP) ضمن هذا النموذج، أما بالنسبة للنموذج الكلي، تعكس قيمة معامل التحديد (R-squared) والتي بلغت 0.845 أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية، حيث يفسر حوالي 84.5% من التغيرات في الناتج

المحلي بواسطة المتغيرين المستقلين، كما تعزز القيمة المرتفعة لـ (F-statistic)(19.12) وكونها معنوية ($P = 0.0015 < 0.01$) من صلاحية النموذج الإحصائية، إضافة إلى ذلك تشير قيمة إختبار **Durbin-Watson** (1.85) إلى عدم وجود مشكلة كبيرة في الارتباط الذاتي في بواقي النموذج ، وبالتالي تصبح معادلة الانحدار كما يلي: **GDP=109.23 + 1.68*EX + 0.27*IM**

ولتدعيم نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد، تم إخراج الشكل البياني التالي الذي يوضح العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة كالآتي:

الشكل رقم (2-8) : الإنحدار الخطي المتعدد للصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي

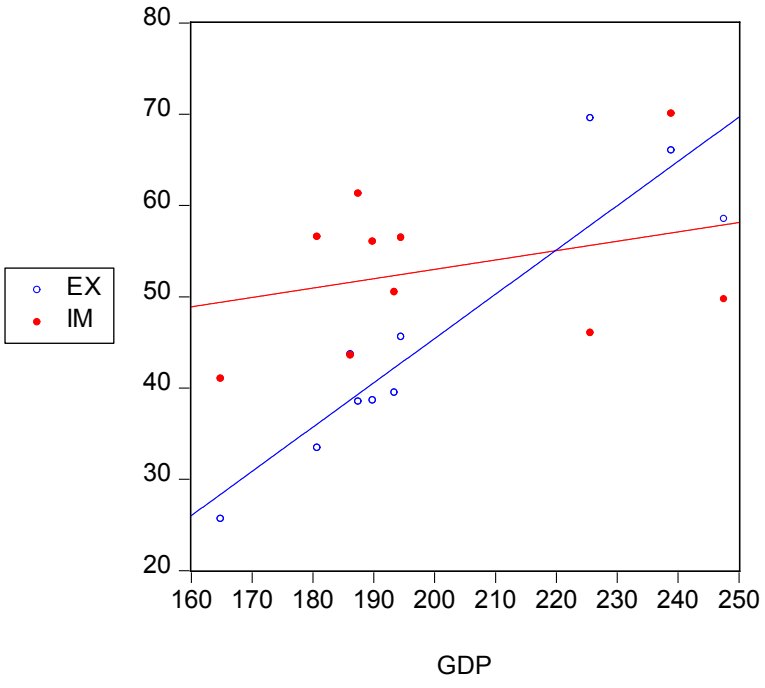

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

القرار بشأن الفرضية الثانية: بما أن القيمة الاحتمالية للمتغير (EX) (الصادرات) تساوي 0.0007 < 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونستنتج أن هناك تأثيرا معنويا موجبا للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014–2023.

أما بالنسبة للمتغير (IM) (الواردات)، فإن القيمة الإحتمالية تساوي 0.5849 > 0.05، وبالتالي لا نرفض الفرضية الصفرية (H_0)، مما يعني أنه لا يوجد تأثير معنوي للواردات على الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

وتعكس هذه النتائج فيما يخص الجانب الإقتصادي الأهمية البالغة للصادرات كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الإقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات هذا من جهة، وفي المقابل فإن عدم معنوية تأثير الواردات قد يعود سببه إلى كون الجزء الأكبر منها موجها للإستهلاك وليس للإنتاج من جهة أخرى، الأمر الذي يقلل من مساهمتها في الناتج المحلي.

وتؤكد هذه النتائج ضرورة تنويع القاعدة التصديرية وتعزيز الصادرات غير النفطية لتحسين أداء النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إلى جانب التحكم في الواردات نحو مدخلات إنتاجية تسهم في دعم الناتج المحلي.

الفرع الثاني: تحليل نتائج إختبار السببية.

سنقوم من خلال هذا المطلب بإجراء إختبار السببية على الفرضية الثالثة ، قصد التحقق من صحتها عن طريق إثباتها أورفضها حسب النتائج المتوصل إليها.

مبررات إختبار إختبار السببية للفرضية الثالثة:

مبررات إختبار السببية غرانجر للفرضية الثالثة تم إجراء إختبار السببية لغرانجر بهدف تحليل العلاقة السببية الديناميكية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023، وقد هدف الإختبار إلى التحقق مما إذا كانت التغيرات في الصادرات تساهم إحصائيا في تفسير التغيرات اللاحقة في النمو الاقتصادي، ويعد إختبار غرانجر أداة مناسبة لهذا النوع من التحليل، لكونه يتيح استكشاف الاتجاه الزمني للعلاقة السببية، وتحديد ما إذا كانت الصادرات تعد متغيرا رائدا للنمو

الاقتصادي، أو أن العلاقة عكسية أو متبادلة، مما يساعد على فهم أعمق للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في دعم النشاط الإقتصادي الجزائري.

تحليل الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة من هذه الدراسة على أنه "**توجد علاقة سببية متبادلة الإتجاه بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023.**"

وقد تم إدخال المتغيرات في النموذج وإجراء الإختبار باستخدام إختبارGranger ، حيث يستخدم هذا الإختبار لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة سببية من متغير لآخر، أو إذا ما كان متغير زمني معين يمكنه التنبؤ بمستقبل متغير زمني آخر، وقد تم تلخيص النتائج المتوصل إليها **(أنظر الملحق رقم 07)** كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2–13): نتيجة إختبار (Granger) للسببية

الفرضية السببية	القيمة الإحصائية F-Statistic	القيمة الإحتمالية P-Value	قرار الإختبار عند α = 5%
الصادرات EX لاتسبب الناتج المحلي الإجماليGDP	36.3862	0.0009	**توجد سببية**
الناتج المحلي الإجمالي GDP لا يسبب الصادرات EX	9.4136	0.0220	**توجد سببية**

المصدر: إعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

تشير نتائج الجدول لإختبار (Granger) للسببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات (EX) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2023، حيث تظهر القيمة الاحتمالية (Prob) للفرضية السببية الأولى أن "الصادرات (EX) لا تسبب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) "أنها تساوي 0.0009، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الصادرات تسبب النمو الاقتصادي.

كذلك الأمر بالنسبة للفرضية التسببية الثانية " الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يسبب الصادرات (EX) "أظهر نتيجة أن القيمة الإحتمالية تساوي 0.0220، وهي أيضا أقل من 0.05، مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الصادرات، أي أنه إقتصاديا :

- (EX -GDP) : زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي، مما يعكس أهمية التجارة الخارجية، خاصةً في اقتصاد ريعي مثل الجزائر يعتمد على صادرات المحروقات.
- (GDP -EX): النمو الاقتصادي يعزز القدرة الإنتاجية ويوسع القاعدة التصديرية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات.

وبالتالي، فإن العلاقة السببية بين المتغيرين متبادلة، أي أن كل منهما يؤثر على الآخر بمرور الزمن، وهو ما يدعم وجود ترابط ديناميكي بين أداء الاقتصاد الجزائري وحجم صادراته خلال هذه الفترة المدروسة.

القرار بشأن الفرضية الثالثة: بما أن القيمة الاحتمالية للمتغير (EX) (الصادرات) والمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تساوي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية المعتمد < 0.05، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونستنتج أن هناك علاقة سببية متبادلة بين كل من الصادرات (EX) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة المدروسة.

الفرع الثالث : تحليل نتائج إختبار التكامل المشترك.

سنقوم من خلال هذا المحور من الدراسة بإجراء إختبار على الفرضية الرابعة ، قصد التحقق من صحتها عن طريق إثباتها أورفضها حسب النتائج المتوصل إليها.

- **مبررات إختبار (ARDL) للتكامل المشترك للفرضية الرابعة:**

تم اعتماد نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لإختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023، وذلك في إطار تحليل التكامل المشترك بين متغيرين إقتصاديين يتمتعان بدرجات تكامل مختلفة (I(0)) أو.((I(1

وتكمن أهمية هذا النموذج في قدرته على التمييز بين العلاقة القصيرة والطويلة الأجل، إضافة إلى ملاءمته للعينات الصغيرة والمتوسطة، وعدم اشتراطه لتكامل المتغيرات من نفس الدرجة، وبهذا سيتم إستخدام إختبار حدود التكامل (Bound Test) المرافق لنموذج (ARDL) لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وفي حال تم تأكيد وجود التكامل المشترك، يسمح هذا النموذج بتحليل كيفية تفاعل الواردات مع الناتج المحلي الإجمالي على المديين القصير والطويل، ما يعزز الفهم الديناميكي للعلاقة بين الواردات و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر."

- **تحليل الفرضية الرابعة:** تنص الفرضية الرابعة من هذه الدراسة على أنه "**توجد علاقة معنوية طويلة وقصيرة الأجل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015–2023 وفقاً لنموذج (ARDL)**."

وبعدها تم إدخال المتغيرات في النموذج وإجراء الإختبار باستخدام إختبار ARDL (Counteraction) حيث تم استخدم هذا الإختبار لاستكشاف ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حتى وإن كانت البيانات تحتوي على مزيج من المتغيرات الساكنة عند المستوى ((I(0)) والمتغيرات الساكنة عند الفرق الأول ((I(1))، ولتقدير كل من الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة لتحديد وجود علاقة التكامل المشترك.

وقد تم تلخيص النتائج المتوصل إليها(**أنظر الملحق رقم 08**) كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-41): نتيجة إختبار التكامل المشترك (ARDL)

المتغير	المعامل	P-Value	القرار عند $\alpha = 5\%$	عدد الحدود (Lag)	قرار Bounds Test
GDP(-1)	0.3829	0.6463	غير دال إحصائياً	1	لا توجد علاقة طويلة الأجل
IM(-1)	-86.7957	0.6856	غير دال إحصائياً	2	—
D(IM)	290.8386	0.308	غير دال إحصائياً	—	—
D(IM(-1))	245.5811	0.2827	غير دال إحصائياً	—	—
F-Bounds	2.065	—	—	—	لا توجد علاقة طويلة الأجل

المصدر: إعتمادا على مخرجات برنامج **(EViews.V12)**

تشير نتائج نموذج (ARDL) إلى غياب علاقة معنوية واضحة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2015–2023)، سواء على المدى القصير أو الطويل، إذ أظهرت معاملات الواردات الحالية والمتأخرة عدم دلالتها الإحصائية، مما يعكس أن التغيرات في حجم الواردات لم يكن لها تأثير مباشر أو متأخر معتبر على النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، كما أظهر إختبار الحدود (Bounds Test) قيمة إحصائية تقل عن القيم الحدية الدنيا، مما يؤكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، ويعزى ذلك إلى عدة إعتبارات، من أبرزها محدودية حجم العينة وتقلبات البيئة الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى إحتمال غلبة الطابع الاستهلاكي على طبيعة الواردات مما يقلل

من أثرها الإيجابي على الناتج المحلي، وعليه فإن هذه النتائج تدعو إلى إعادة النظر في بنية التجارة الخارجية وتوجيه الواردات نحو دعم القطاعات المنتجة وتحقيق قيمة مضافة حقيقية تدعم النمو المستدام.

- **القرار حول الفرضية الرابعة:** وبناء على النتائج المتحصل عليها من نموذج (ARDL) وإختبار الحدود حيث لم تكن أي من المعاملات دالة عند مستويات الدلالة المعتمدة، كما أظهر إختبار (F-Bounds) أن قيمة الإحصاء (F=2.065) أقل من الحدود الدنيا((I(0))، ما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، ورغم ذلك فإن الاتجاه العام يشير إلى وجود تأثير محتمل للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، لكنه يبقى ضعيفا ومتقلبا عبر الزمن، ويرتبط بعوامل بنيوية أخرى، مثل طبيعة الصادرات والواردات، وبنية الاقتصاد الجزائري المعتمد على قطاع المحروقات، **وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الرابعة.**

خلاصة الفصل:

لقد ساهمت هذه الدراسة القياسية الإحصائية بدور بالغ الأهمية في توضيح وتعميق الفهم للجوانب النظرية التي تم تناولها في الإطار النظري، حيث تم السعي إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي من خلال تحليل ودراسة أثر أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وقد تم في مستهل هذا الفصل تحديد المتغيرات الوسيطية والمستقلة (الصادرات، الواردات الميزان التجاري، معدل التغطية) ممثلة ومكونة لمتغير الإنفتاح التجاري، والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد مكنتنا هذه الدراسة من إستخدام أدوات وأساليب قياس علمية دقيقة لتحليل مدى تأثير هذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014–2023)، وهي فترة شهدت ومرت بعدة أزمات وإختلالات على المستويين المحلي والدولي، إنعكست سلبا على التجارة الخارجية للدول، كما أثرت على أداء العديد من الإقتصاديات العالمية، بما في ذلك الإقتصاد الجزائري.

بذلك، فقد سمح لنا جمع البيانات الإحصائية للمتغيرات السالفة الذكر من المصادر والهيئات الرسمية الأمر الذي كان إيجابيا وسمح لنا بمواصلة وإتمام هذه الدراسة التطبيقية، التي قمنا خلالها بإختبار فرضيات الدراسة التي تعتبر أساس دراسة حالة والتأكد من صحة الفرضيات التي كانت تراودنا قبل إجراء هذه الدراسة، ليتم بعدها التوصل إلى قبول فرضيات ورفض أخرى ومعرفة أسباب ذلك، وهذا ما مكننا بصورة عامة من الإطلاع وفهم موضوع الدراسة إلى حد ما بجانبيه النظري والتطبيقي والتمكن من الوصول إلى حل إشكالية الدراسة التي تم طرحها في بداية الدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

أتاحت لنا هذه الدراسة فهماً عميق للجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بتركيبة مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر، إلى جانب تقديم رؤية شاملة لحركة الميزان التجاري الجزائري، من حيث الصادرات والواردات، ومعدل تغطية الواردات بالصادرات، إضافة إلى تحليل الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس طبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري.

وقد بينت الدراسة بوضوح أن الاقتصاد الجزائري يتسم بطابع ريعي، يعتمد بدرجة كبيرة ورسمية على قطاع المحروقات، ما أتاح فهما أدق لهذه المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي تم إعتبارها متغيرات مفسرة (مستقلة) في هذه الدراسة، في مقابل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، باعتباره أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس معدل النمو الاقتصادي لأي دولة خلال فترة زمنية معينة.

وقد تم في إطار هذه الدراسة إجراء مجموعة من الإختبارات الإحصائية والقياسية الملائمة لطبيعة الفرضيات المطروحة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقات ذات دلالة إحصائية قوية بين بعض المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين أن هذا الأخير، كمؤشر للنمو الاقتصادي في الجزائر، يرتبط بشكل مباشر بزيادة حجم التجارة الخارجية، وبتدفقات الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع الشراكات التجارية نحو أسواق جديدة، وهي عوامل تلعب دورا مؤثرا في تعزيز النمو الاقتصادي.

في المقابل، فإن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر سلباً بالعديد من العوامل التي يرتبط بها مباشرة مثل تقلبات أسعار النفط، وضعف التنوع أو الهيكل الصناعي، وغياب الاستثمارات المستدامة في القطاعات غير النفطية، وهو ما يعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي الجزائري القائم على المحروقات.

من جهة أخرى، تؤكد الدراسة على أن سياسة الحكومة الجزائرية مؤخرا أصبحت قائمة على تحفيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية، وتبني سياسة انفتاح تجاري مدروسة تتبع من استراتيجيات تنويع الاقتصاد، إلى جانب تعزيز روح المقاول آتية، الابتكار والتطوير التكنولوجي، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى المساهمة بفاعلية في تحسين الأداء الاقتصادي مستقبلا، وهذا يستدعي مراجعة شاملة

للاستراتيجيات الحالية في مجال تنويع الاقتصاد الجزائري، بما يضمن بناء قاعدة إنتاجية مستدامة وأكثر تنوعا.

ومن خلال ما تم تناولنه واستعراضه بالفصلين السابقين من هذه الدراسة قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، و بعد معالجة هذا الموضوع للمتغيرات المكونة للانفتاح التجاري بالجزائر والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2023) تم التوصل إلى جملة من النتائج والخروج بعدد من التوصيات والمقترحات سنقوم بعرضها في العناصر الموالية من هذه الدراسة .

1- إختبار صحة الفرضيات:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** التي تنص بأنه: "**يوجد تأثير معنوي للإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023**"، وقد أظهرت نتائج الإختبار أن العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري (**TO**) والناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) كانت طردية ولكن غير معنوية إحصائيا، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للنموذج ككل (P-value = 0.8498)، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (5%) وعليه، يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد تأثير معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وقد يرجع ذلك إلى الخصائص البنيوية للاقتصاد الجزائري، والذي يعد اقتصادا ريعيا معتمدا أساسا على عائدات قطاع المحروقات (النفط والغاز)، مع هيمنة كبيرة للطابع الاستهلاكي في البنية الاقتصادية، إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، كما يتسم قطاع الاستيراد بالجزائر بالتوجه نحو السلع الاستهلاكية والكمالية بدلا من السلع الرأسمالية والتكنولوجية المنتجة، في المقابل فإن حجم الصادرات رغم أهميته يبقى متركزا بشكل شبه كلي في المحروقات، مع مساهمة محدودة لباقي القطاعات الإنتاجية، مما يقلص من الأثر الإيجابي المتوقع للانفتاح التجاري على الناتج المحلي، وبناء على هذه النتائج **يتم رفض الفرضية الأولى**.

- **بالنسبة للفرضية الثانية :** التي تنص على أنه " **يوجد تأثير معنوي للتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014– 2023** ، أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة طردية ومعنوية قوية بين الصادرات (EX) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) حيث بلغت القيمة الاحتمالية ($P\text{-value} = 0.0007 < 0.01$)، ما يؤكد التأثير الإيجابي والمهم للصادرات على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للواردات (IM)، فقد بيّنت النتائج أنها ترتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي، إلا أن هذه العلاقة ليست معنوية إحصائياً ($P\text{-value} = 0.5849 > 0.05$) وتبرز هذه النتائج الأهمية النسبية للصادرات في دعم الناتج المحلي، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات، إلا أن هذه النتيجة تسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع النشاطات الإنتاجية القابلة للتصدير، وفي المقابل فإن ضعف التأثير المعنوي للواردات قد يعكس تركيبتها الاستهلاكية، حيث أن الجزء الأكبر منها لا يساهم مباشرة في النشاط الإنتاجي، مما يقلل من أثرها الإيجابي على النمو، **وبناء عليه يتم قبول الفرضية الثانية بالنسبة للصادرات ورفضها بالنسبة للواردات.**

- **بالنسبة للفرضية الثالثة :** التي تنص على أنه " **توجد علاقة سببية متبادلة الإتجاه بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2014–2023**"، وقد بينت نتائج الفرضية لإختبار السببية الأولى والثانية أن "الصادرات (EX) تسبب الناتج المحلي الإجمالي (GDP)" وكذا" الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يسبب الصادرات (EX) " باحتمالية إختبار تساوي 0.0009، و0.0220 على التوالي، وكلاهما أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يشير إلى أن أي زيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي، ومن جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي يعزز القدرة الإنتاجية ويوسع القاعدة التصديرية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، **وبهذا يتم قبول الفرضية الثالثة .**

➢ **بالنسبة للفرضية الرابعة:** التي تنص على أنه " **توجد علاقة معنوية طويلة وقصيرة الأجل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015–2023 وفقا لنموذج (ARDL)**"، وقد بينت نتائج الإختبار غياب دلالة إحصائية لمعاملات الواردات في كل من الأجلين القصير والطويل، كما أظهر إختبار الحدود (F-Bounds) قيمة إحصائية أقل من الحدود الدنيا الحرجة، مما يؤكد عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وتشير هذه النتائج إلى أن الواردات، في صيغتها الحالية ذات الطابع الاستهلاكي، لم تسهم بفعالية في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، مما يبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة التجارة الخارجية وتوجيهها نحو تعزيز الإنتاج المحلي وخلق قيمة مضافة مستدامة، **وبهذا يتم رفض الفرضية الرابعة .**

2- نتائج الدراسة

من خلال دراستنا هذه توصلنا للنتائج التالية:

- سياسة الانفتاح في الجزائر لم تكن مدروسة بالشكل الكافي والذي يؤدي الى تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الانفتاح.
- المنو الاقتصادي في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع الصادرات النفطية، بحيث يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.
- لا يوجد تأثير مباشر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وقد يرجع ذلك إلى الخصائص البنيوية للاقتصاد الجزائري، مع هيمنة كبيرة للطابع الاستهلاكي في البنية الاقتصادية، إلى جانب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية.
- يتسم قطاع الاستيراد بالجزائر بالتوجه نحو السلع الاستهلاكية والكمالية بدلا من السلع الرأسمالية والتكنولوجية المنتجة، في المقابل فإن حجم الصادرات رغم أهميته يبقى متركزا بشكل شبه كلي في المحروقات، مما يقلص من الأثر الإيجابي المتوقع للانفتاح التجاري على الناتج المحلي.

- للصادرات اهمية كبيرة في دعم الناتج المحلي، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات، إلا أن هذه النتيجة تسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع النشاطات الإنتاجية القابلة للتصدير.
- ضعف التأثير المباشر للواردات و هذا راجع لتركيبتها الاستهلاكية، حيث أن الجزء الأكبر منها لا يساهم مباشرة في النشاط الإنتاجي، مما يقلل من أثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي.
- الزيادة في الصادرات تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي، و هذا ما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي بما يعزز القدرة الإنتاجية ويوسع القاعدة التصديرية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات.
- الواردات المتمثلة في المواد الأولية، المعدات، التكنولوجيا. لها تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز النمو في الجزائر.

3- التوصيات

استنادا إلى النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014–2023)، والتي بينت محدودية الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري في ظل هيكلة الاقتصاد الحالية، فإن من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتجارية الحالية، بما يسهم في تحقيق الاستفادة المثلى من التجارة الخارجية كأداة للنمو، وفي هذا السياق يمكن إقترح التوصيات التالية:

- يمكن للجزائر الإستفادة من تجربة إندونيسيا الرامية إلى تشجيع الصادرات غير النفطية، وذلك بإعتمادها إستراتيجية "التحول التدريجي" لتنمية صادرات المنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة.
- بإمكان الجزائر تنويع القاعدة الإنتاجية مثل ماليزيا التي قامت بتنويع صادراتها تدريجيا من الاعتماد على المنتجات الزراعية والمطاط إلى منتجات إلكترونية وصناعات تحويلية؛

- الإستفادة من تجربة إثيوبيا في التحكم في الواردات الاستهلاكية عبر نظام ذكي للرقابة والتحكم الانتقائي في الواردات ذات الطابع الاستهلاكي مقابل تشجيع استيراد المواد الخام والمعدات الرأسمالية والإنتاجية .
- تفعيل برامج حكومية لتمويل وترويج الصادرات غير النفطية مع دعم الشركات الناشئة في هذا المجال.
- ضرورة تبنّي رؤية وطنية واضحة لتفعيل الانفتاح التجاري بشكل فعال، من خلال تنويع الشركاء التجاريين وتوسيع الأسواق الخارجية، مع التركيز على إبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية مع دول القارة الإفريقية والأسواق الصاعدة، بما يعزز التبادل التجاري ويقلل من التبعية لأسواق معينة ومحددة دون سواها.
- ينبغي إعادة توجيه الصادرات الجزائرية نحو المنتجات ذات القيمة المضافة، خاصة في القطاعات الفلاحية، الزراعية، والصناعات التحويلية، مع العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديرية عبر حوافز مالية، تسهيلات جبائيه. إلخ.
- يتطلب الأمر من صناع القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر ضبط الواردات بشكل عقلاني، من خلال مراجعة قائمة الدول محل الاستيراد وطبيعة المواد المستوردة، لا سيما تلك التي لها أثر سلبي على الميزان التجاري، وتشجيع بدائل محلية ذات جودة تنافسية، بما يساهم في دعم الإنتاج الوطني والحفاظ على احتياطات البلاد من العملة الصعبة.
- من المهم تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية، وتوفير إطار تنظيمي مرن، مع الالتزام بالمعايير الدولية في الإنتاج والجودة، ما يسهم في رفع قابلية المنتجات الجزائرية للتصدير ودخول الأسواق العالمية.

- ينبغي تفعيل سياسات اقتصادية منسقة للتحكم في العوامل المؤثرة على التوازنات الخارجية، مثل التضخم وسعر الصرف، عبر سياسات مالية ونقدية فعالة، تضمن الاستقرار الاقتصادي وتحمي الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط والأسواق العالمية.
- ضرورة توجيه الجهود نحو رقمنة المعاملات التجارية والجمركية من خلال أنظمة ذكية وفعالة، ما يسهم في تقليص التكاليف، تسريع الإجراءات، مع الاستفادة من تقنيات التجارة الإلكترونية لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الجزائرية.

4- آفاق الدراسة

من خلال إجراء هذه الدراسة والتوصل لنتائجها، تبين وجود العديد من الجوانب الاقتصادية ذات الصلة الوثيقة بموضوع الانفتاح التجاري وتأثيره على الاقتصاد الجزائري، والتي تستحق التوسع والبحث في دراسات مستقبلية من أجل تعميق الفهم وتحليل الأبعاد المختلفة للسياسات التجارية. ومن بين أهم المحاور البحثية المقترحة:

- أثر مكونات الصادرات والواردات على احتياطي النقد الأجنبي – دراسة قياسية؛
- العلاقة بين الانفتاح التجاري وتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري– دراسة تحليلية قياسية؛
- تقييم دور السياسة التجارية في تحسين رصيد الحساب الجاري وتأثيره على الاحتياطيات الأجنبية– قطاع الاستيراد والتصدير في الجزائر؛
- إجراء دراسة مقارنة لفعالية الانفتاح التجاري في الحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي بين الجزائر ودول المغرب العربي، قصد استخلاص التجارب الناجحة ومقارنة أثر الانفتاح التجاري في بيئات اقتصادية مماثلة؛
- تحليل العلاقة قصيرة الأجل بين الصدمات الخارجية لأسعار النفط وإحتياطي النقد الأجنبي، باستخدام نموذج (ARDL) أو (VECM)؛

- تقييم أثر الانفتاح التجاري في ظل الاتفاقيات التجارية المبرمة– اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)؛
- تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدلات البطالة في الجزائر لفترة ما بعد كوفيد-19؛
- تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة موازية للانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

أ) الكتب

1- حسام علي داوود وآخرون، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2002.

2- عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من النظور الإسلامي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001.

3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003.

4- بهلول محمد بلقاسم ، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1998.

5- دباغ أسامة بشير، **مقدمة في الإقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر، مصر، 2003.

ب) المذكرات العلمية

6- عزة فؤاد نصر إسماعيل، **أثر تحير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي**، رسالة ماجستير في الاقتصادي الدولي، جامعة القاهرة، مصر، 2005/2004.

7- سديرة سليم وعبيد محمد وعبيدي أيمن، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2022/2021.

8- سوادقية محمد وعرابي هجيرة، **تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990– 2016)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017.

9- صغير فؤاد و عسكري خالد، **أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر(2012/2022)** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، 2023/2022.

10- نادية معلالة، **أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2015/2014.

11- وعيل مليود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، مذكرة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جلمعة الجزائر، 2014/2013.

12- بن سليمان محمد، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2020/2019.

13- لحلاف إيمان وتيوريري نصيرة، **سياسات الإنفتاح كوسيلة دعم للنمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2024/2023.

14- سداوي نورة، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي- دراسة قياسية لفترة 1980-2014**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2019/2018.

15- إسماعيل دحماني، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي**، دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل إتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-2010 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

16- عدة محمد، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990-2022)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2023/2022.

17- بن سليمان محمد، **أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2020/2019.

ج) المجلات:

18- زهرة رودي وصالح أويابة وسليمان دحو، **دراسة قياسية لانعكاس الانفتاح التجاري على التضخم باستخدام نمذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)** ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 02، 2024.

19- زعيتري صارة وشوبكات محمد، **الإنفتاح التجاري وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد03، عدد02، سبتمبر 2019.

20- بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1990-2018** ، مجلد دراسات العدد الإقتصادي ، المجلد11 ، العدد01 ، 2020.

21- بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، **The Impact Of Trade Openness On The Economic Growth In Algeria During The Period 1990-2018 A Standard Study Using Ardl**، مقال في مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد01، 2020 .

الملاحق

الملحق رقم (01): إختبار التوزيع الطبيعي والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	GDP	EX	IM	TC	TO	BOT
Mean	200.9450	45.88400	53.09900	0.875600	0.490760	-7.216000
Median	191.6700	41.57000	53.24000	0.794500	0.497900	-10.94500
Maximum	247.6300	69.52000	70.02000	1.511000	0.569200	23.50000
Minimum	164.8700	25.61000	40.98000	0.591000	0.403900	-23.12000
Std. Dev.	26.99530	14.30558	8.761758	0.292140	0.048481	14.74513
Skewness	0.647918	0.480194	0.423504	1.055671	-0.246038	0.877927
Kurtosis	2.130621	2.067420	2.499476	3.170814	2.420834	2.865563
Jarque-Bera	1.014587	0.746688	0.403311	1.869558	0.240655	1.292123
Probability	0.602123	0.688429	0.817376	0.392673	0.886630	0.524106
Sum	2009.450	458.8400	530.9900	8.756000	4.907600	-72.16000
Sum Sq. Dev.	6558.716	1841.848	690.9157	0.768112	0.021153	1956.769
Observations	10	10	10	10	10	10

الملحق رقم (02) : نتائج تحليل الإرتباط (مصفوفة الإرتباط)

	GDP	EX	IM	TC	TO	BOT
GDP	1	0.91543727...	0.31612884...	0.72941818...	0.30987192...	0.70035686...
EX	0.91543727...	1	0.25543976...	0.85931411...	0.46766600...	0.81847042...
IM	0.31612884...	0.25543976...	1	-0.2638615...	0.83416444...	-0.3464180...
TC	0.72941818...	0.85931411...	-0.2638615...	1	0.06288280...	0.99056206...
TO	0.30987192...	0.46766600...	0.83416444...	0.06288280...	1	-0.0419575...
BOT	0.70035686...	0.81847042...	-0.3464180...	0.99056206...	-0.0419575...	1

الملحق رقم (03) : نتائج إختبارات الإستقرارية (ADF)

الإستقرارية عند المستوى (0)

Group unit root test: Summary
Series: TO, GDP
Date: 05/12/25 Time: 02:09
Sample: 2014 2023
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.24800	0.4021	2	17
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.07457	0.4703	2	17
ADF - Fisher Chi-square	3.62264	0.4595	2	17
PP - Fisher Chi-square	4.92270	0.2953	2	18

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الإستقرارية عند الفرق الأول (1)

Group unit root test: Summary
Series: TO, GDP
Date: 05/12/25 Time: 02:11
Sample: 2014 2023
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.63336	0.0000	2	15
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.62409	0.0001	2	15
ADF - Fisher Chi-square	18.3075	0.0011	2	15
PP - Fisher Chi-square	9.87180	0.0426	2	16

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (04) : نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.913821	Prob. F(1,8)	0.3671
Obs*R-squared	1.025174	Prob. Chi-Square(1)	0.3113
Scaled explained SS	0.701261	Prob. Chi-Square(1)	0.4024

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/12/25 Time: 22:55
Sample: 2014 2023
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3554.471	3111.653	1.142310	0.2864
TO	-6034.674	6312.816	-0.955940	0.3671

R-squared	0.102517	Mean dependent var	592.8944
Adjusted R-squared	-0.009668	S.D. dependent var	913.7394
S.E. of regression	918.1457	Akaike info criterion	16.65945
Sum squared resid	6743933.	Schwarz criterion	16.71996
Log likelihood	-81.29723	Hannan-Quinn criter.	16.59306
F-statistic	0.913821	Durbin-Watson stat	0.877819
Prob(F-statistic)	0.367093		

الملحق رقم (05) : نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: Harvey

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	1.61E-07	Prob. F(1,8)	0.9997
Obs*R-squared	2.01E-07	Prob. Chi-Square(1)	0.9996
Scaled explained SS	8.26E-08	Prob. Chi-Square(1)	0.9998

Test Equation:
Dependent Variable: LRESID2
Method: Least Squares
Date: 05/12/25 Time: 23:49
Sample: 2014 2023
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.586145	5.397762	1.034900	0.3310
TO	-0.004390	10.95080	-0.000401	0.9997

R-squared	0.000000	Mean dependent var	5.583990
Adjusted R-squared	-0.125000	S.D. dependent var	1.501613
S.E. of regression	1.592701	Akaike info criterion	3.945596
Sum squared resid	20.29357	Schwarz criterion	4.006113
Log likelihood	-17.72798	Hannan-Quinn criter.	3.879209
F-statistic	1.61E-07	Durbin-Watson stat	1.539907
Prob(F-statistic)	0.999690		

الملحق رقم (06) : نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.433548	Prob. F(1,7)	0.5313
Obs*R-squared	0.524908	Prob. Chi-Square(1)	0.4688

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/12/25 Time: 23:56
Sample (adjusted): 2015 2023
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	235.2054	637.5162	0.368940	0.7231
RESID^2(-1)	1.150472	1.747259	0.658444	0.5313

R-squared	0.058323	Mean dependent var	592.2917
Adjusted R-squared	-0.076202	S.D. dependent var	969.1649
S.E. of regression	1005.413	Akaike info criterion	16.85731
Sum squared resid	7075990.	Schwarz criterion	16.90114
Log likelihood	-73.85792	Hannan-Quinn criter.	16.76273
F-statistic	0.433548	Durbin-Watson stat	1.020843
Prob(F-statistic)	0.531305		

الملحق رقم (07): نتائج إختبار الفرضية الأولى "الانحدار الخطي البسيط "

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/12/25 Time: 03:04
Sample: 2014 2023
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	116.2667	92.26207	1.260178	0.2431
TO	172.5453	187.1782	0.921824	0.3836

R-squared	0.096021	Mean dependent var	200.9450
Adjusted R-squared	-0.016977	S.D. dependent var	26.99530
S.E. of regression	27.22348	Akaike info criterion	9.622893
Sum squared resid	5928.944	Schwarz criterion	9.683410
Log likelihood	-46.11447	Hannan-Quinn criter.	9.556506
F-statistic	0.849759	Durbin-Watson stat	0.820123
Prob(F-statistic)	0.383578		

الملحق رقم (08) : نتائج إختبار الفرضية الثانية "الإنحدار الخطي المتعدد"

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/12/25 Time: 04:15
Sample: 2014 2023
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	109.2264	25.56501	4.272494	0.0037
EX	1.685038	0.290184	5.806792	0.0007
IM	0.271236	0.473792	0.572479	0.5849

R-squared	0.845270	Mean dependent var	200.9450
Adjusted R-squared	0.801061	S.D. dependent var	26.99530
S.E. of regression	12.04060	Akaike info criterion	8.057770
Sum squared resid	1014.832	Schwarz criterion	8.148546
Log likelihood	-37.28885	Hannan-Quinn criter.	7.958190
F-statistic	19.12000	Durbin-Watson stat	1.850214
Prob(F-statistic)	0.001457		

الملحق رقم (09) : نتائج إختبار الفرضية الثالثة " إختبار السببية"

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/12/25 Time: 14:43
Sample: 2014 2023
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause GDP	9	36.3862	0.0009
GDP does not Granger Cause EX		9.41365	0.0220

الملحق رقم (10) : نتائج إختبار الفرضية الرابعة " التكامل المشترك"

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/12/25 Time: 15:42
Sample (adjusted): 2016 2023
Included observations: 8 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(1, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.382924	0.753353	1.835692	0.1637
TO	290.8386	237.4092	1.225052	0.3080
TO(-1)	-132.0531	330.4833	-0.399576	0.7162
TO(-2)	-245.5811	188.0655	-1.305828	0.2827
C	-17.82882	186.3384	-0.095680	0.9298

R-squared	0.874170	Mean dependent var	197.8775
Adjusted R-squared	0.706397	S.D. dependent var	26.34600
S.E. of regression	14.27562	Akaike info criterion	8.424154
Sum squared resid	611.3799	Schwarz criterion	8.473805
Log likelihood	-28.69662	Hannan-Quinn criter.	8.089278
F-statistic	5.210429	Durbin-Watson stat	2.407180
Prob(F-statistic)	0.103163		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (09) : نتائج إختبار الفرضية الرابعة " التكامل المشترك"

BOUNDS TEST

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/04/25 Time: 02:12
Sample: 2014 2023
Included observations: 8

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17.82882	186.3384	-0.095680	0.9298
GDP(-1)*	0.382924	0.753353	0.508293	0.6463
TO(-1)	-86.79566	194.4288	-0.446414	0.6856
D(TO)	290.8386	237.4092	1.225052	0.3080
D(TO(-1))	245.5811	188.0655	1.305828	0.2827

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TO	226.6654	742.5852	0.305238	0.7801
C	46.55966	409.5141	0.113695	0.9167

EC = GDP - (226.6654*TO + 46.5597)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.065032	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	8		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76